وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية

التغير الاجتماعي

موجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع

السداسي: الثالث

الدكتورة: عبد السلام سليمة

السنة الجامعية: 2023/2022

مطبوعة بيداغوجية:

التغير الاجتماعي

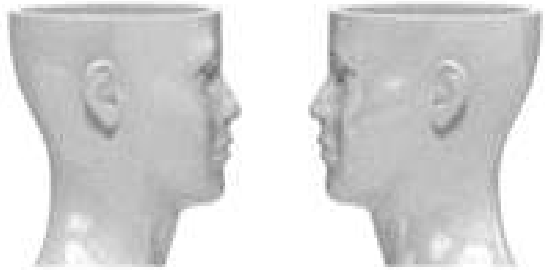

إعداد د. سليمة عبد السلام

الفـــهرس

المحتوى	الصفحة
الفهرس	02
برنامج المطبوعة البيداغوجية وفق عرض التكوين	06
الأهداف البيداغوجية للمقياس	08
المحور الأول: مفهوم التغير الاجتماعي	
التغير الاجتماعي	13
تعريف التغير في اللغة	13
تعريف التغير في الاصطلاح	13
مفهوم التغير الاجتماعي	19
المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي	19
التقدم	19
التطور	21
التحول	23
النمو	24
التنمية	25
التخلف	26
المحور الثاني: عوامل التغير الاجتماعي	
العوامل المادية للتغير الاجتماعي	31
العوامل الفيزيقية للتغير الاجتماعي	31
العوامل الديموغرافية للتغير الاجتماعي	34
العوامل الاقتصادية للتغير الاجتماعي	37
العوامل الإيكولوجية أو البيئية للتغير الاجتماعي	37
العوامل اللامادية للتغير الاجتماعي	41
العوامل التكنولوجية للتغير الاجتماعي	41
العوامل الدينية للتغير الاجتماعي	43

العوامل الفكرية أو الإيدلوجية للتغير الاجتماعي	43
العوامل الثقافية للتغير الاجتماعي	44
المحور الثالث: نظريات التغير الاجتماعي	
الاتجاهات الحتمية	47
الاتجاه القيمي	47
الاتجاه الاقتصادي	48
النظريات البنائية الوظيفية	49
الاتجاه الصراعي	53
النظرية التطورية	55
النظريات الخطية	56
النظريات الدائرية	59
نظرية المفكر الإيطالي فيكو الدائرية لتطور المجتمعات	60
النظرية التفاعلية	61
المحور الرابع: معوقات التغير الاجتماعي	
المعوقات الاجتماعية للتغير الاجتماعي	64
المعوقات الثقافية والسيكولوجية للتغير الاجتماعي	69
المعوقات الاقتصادية للتغير الاجتماعي	73
المعوقات الإيكولوجية والسياسية للتغير الاجتماعي	75
المحور الخامس: أنماط التغير الاجتماعي	
الأنماط الثقافية للتغير الاجتماعي	81
التطور	81
الانتشار	83
التثاقف	85
الأنماط الاجتماعية للتغير الاجتماعي	86
الثورة	87

التحديث	87
التصنيع	89
التحضر	90
التحول إلى البيروقراطية	92
المحور السادس: مجالات التغير الاجتماعي	
الأسرة	95
السكان	99
التعليم	100
الاقتصاد	102
قائمة المراجع المعتمدة	105

برنامج محاضرات مقياس:

التغير الاجتماعي

وفق عرض التكوين السنة الثانية ليسانس علم اجتماع

محتوى برنامج المقياس

أولا-مفهوم التغير الاجتماعي.

مفاهيم مشابهة للتغير الاجتماعي (التقدم- التطور- التحول- النمو- التنمية).

ثانيا-عوامل التغير الاجتماعي.

1- العوامل الفيزيقية.
2- العوامل الديمغرافية.
3- العوامل الاقتصادية.
4- العوامل التكنولوجية.
5- العوامل السياسية.
6- العوامل الفكرية والايديولوجية.

ثالثا-نظريات التغير الاجتماعي.

1- النظريات الحتمية.
2- النظرية البنائية الوظيفية.
3- نظرية الصراع.
4- النظريات التطورية.
5- النظرية التفاعلية.

رابعا-معوقات التغير الاجتماعي.

خامسا-أنماط التغير الاجتماعي.

1- التطور.
2- الانتشار.
3- التمثل الثقافي.
4- التحديث والتحضر.

سادسا- مجالات التغير الاجتماعي.

1- الأسرة.
2- السكان.
3- التعليم.
4- الاقتصاد.

الأهداف البيداغوجية والعلمية لمقياس:

التغير الاجتماعي

الأهداف البيداغوجية

- الوقوف على المفاهيم المرتبطة ضمنيا بمفهوم التغير الاجتماعي. بهدف التمييز بينهما من خلال تحديد مختلف أبعادها.
- العمل على بناء مفهوم متكامل للتغير الاجتماعي.
- ضبط مفهوم التقدم والتطور، وتوضيح أهم أبعادهم وتأثيرهم على عملية التغير الاجتماعي.
- الوقوف على مفهوم التحول والنمو والتنمية باعتبارهم مفاهيم متقاربة تساهم بشكل مباشر في عملية التغير الاجتماعي.
- العمل على توضيح مفهوم التخلف باعتباره الاتجاه السلبي في الحياة الاجتماعية، وهو في نفس الوقت شكل من أشكال التغير الاجتماعي.
- التعرف على أهم العوامل المادية للتغير الاجتماعي.
- الوقوف والعمل على توضيح العوامل الفيزيقية والبيئية للتغير الاجتماعي
- الوقوف والعمل على توضيح العوامل الديموغرافية والاقتصادية للتغير الاجتماعي.
- التعرف على أهم العوامل اللامادية للتغير الاجتماعي.
- الوقوف والعمل على توضيح العوامل التكنولوجية والثقافية للتغير الاجتماعي

- الوقوف والعمل على توضيح العوامل الدينية والفكرية(السياسية) للتغير الاجتماعي.
- تهدف هذه الوحدة إلى توضيح أهم المعوقات الاجتماعية التي تؤدي إلى عرقلة التغير الاجتماعي خاصة المجتمعات المحافظة المنغلقة على نفسها والتي تكون أكثر مقاومة للتغير الاجتماعي.
- تهدف هذه الوحدة لتوضيح أهم العوائق الإيكولوجية المتعلقة بالبيئة، والعوائق السياسية والتي يعد كل منهما من أهم عوامل التغير إذا سار في نفس الإتجاه الإيجابي ومن أصعب المعوقات إذا اتجهت إلى الإتجاه السلبي.
- التعرف أنماط وأشكال التغير الاجتماعي الثقافية.
- محاولة معرفة الفرق بين أنماط وأشكال التغير الاجتماعي الثقافية وأنماط وأشكال التغير الاجتماعي الاجتماعية.
- التعرف أنماط وأشكال التغير الاجتماعي الاجتماعية.
- محاولة معرفة الفرق بين أنماط وأشكال التغير الاجتماعي الاجتماعية وأنماط وأشكال التغير الاجتماعي الثقافية.

المحور الأول حول:

مفهوم التغير الاجتماعي:

تمهيد.

أولا- التغير الاجتماعي.

01- تعريف التغير الاجتماعي في اللغة.

02- تعريف التغير الاجتماعي في الاصطلاح.

03- مفهوم التغير الاجتماعي.

ثانيا- مفاهيم مشابهة للتغير الاجتماعي.

01- مفهوم التقدم.

02- مفهوم التطور.

03- مفهوم التحول.

04- مفهوم النمو.

05- مفهوم التنمية.

خلاصة.

تمهيد:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة فهمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته. ولقد تطور مفهوم التغير الاجتماعي مارا باتجاهات ومراحل متعددة، تعددت معها المفاهيم والمصطلحات المشابهة لهذا المفهوم، والمتداخلة فيما بينها إلى درجة كبيرة .

فالتغير هو الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة. إلا أنه ليست كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية، ولا بد من التنويه إلى أنه هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات المختلفة التي ظهرت وارتبطت بعملية التغير الاجتماعي في المجتمع.

وسوف نحاول في هذه المحاضرة إلى التطرق إلى تحديد وضبط أهم المفاهيم والأطر النظرية الخاصة بالمفاهيم المشابهة لمفهوم التغير الاجتماعي، وذلك من خلال تناول مايلي:

- مفهوم التطور
- مفهوم التحول
- مفهوم النمو
- مفهوم التنمية
- مفهوم التخلف

التغير الاجتماعي

أولا- التغير الاجتماعي:

إن دراسة التغير الاجتماعي أمر فيه نوع من الصعوبة وذلك كون المجتمعات الانسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف التي تتعلق بنظامه الاجتماعي، وبثقافته بوجه عام. فهناك المجتمع الزراعي والصناعي والبدوي والاشتراكي والرأسمالي .... الخ.

1- تعريف التغير في اللغة:

يعني التغير في اللغة العربية استبدال الشيء بشيء آخر ونقله من مكان إلى مكان آخر، والتغير ضد الثبات وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية ظاهرة حقيقية وإنسانية، إن لم يكن الحقيقة الوحيدة في رأي بعض المفكرين، وهو من سنن الحياة التي لا يمكن إخفائها، لمن يتصدى لفهم الحياة الاجتماعية، فأنت اليوم في عمرك وفكرك وخبرتك، مثل غيرك بالأمس، وغيرك غدا، وهو يشمل كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية على حد سواء ويكون أكثر وضوحا في مظاهر الحياة الاجتماعية. (أحمد رشوان، 2008، صفحة 4)

وفي هذا الصدد يقول "جون ديوى" «كما أن الحركة هي الحقيقة الفيزيقية الأولى كذلك التغير حقيقة اجتماعية». (أحمد رشوان، 2008، صفحة 5)

2- تعريف التغير في الاصطلاح:

كان موضوع التغير من أهم الأفكار التي تكلم عنها العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع، والتاريخ والأنثروبولوجيا والثابت في الأمر أنه لا

يمكنا أن نرجع أولى الأفكار في هذا الموضوع من أهل التخصص سواء كان ذلك لعلماء الاجتماع والتاريخ أو الأنثروبولوجيا ولكن ما يمكن أن نؤكد عليه أن الجذور الأولى لفكر التغير ظهر عند قدماء الفلاسفة اليونان أمثال "بارمنيدس" و" هيرا قيلطس" الذي أوضح في أفكاره الفلسفية أن "التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم". (استيتية، 2004، صفحة 19)

وأن "الأشياء في تغير متصل" (الزعبي، 1991، صفحة 36)، وأشهر ما جاء عن "هيراقليطس" في موضوع التغير قوله الشهير "إنك لا تنزل البحر مرتين فأن حياة جديدة تجري من حولك أبدا" (استيتية، 2004، صفحة 19)، بمعنى أن مياه النهر تتجدد باستمرار فلا يمكنك أن تجد في نفس المجرى نفس المياه التي نزلت فيها من قبل، ويعتبر هذا الكلام أقدم ما قيل في موضوع التغير وأسقط هذا الكلام عن الحياة الاجتماعية التي تعتبر أوضح مجال يكمن أن تلاحظ فيه ظاهرة التغير والذي أطلق عليه اسم (التغير الاجتماعي) إذا ارتبط موضوع التغير بالحياة الاجتماعية، على اعتبار أن التغير ظاهرة طبيعية في حد ذاتها تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وهذا هو المفهوم الذي سوف نحاول شرحه.

ولكن البحث والتدقيق في مفهوم التغير لم يتوقف عند هذا الحد وهو الإقرار بأن المجتمع والحياة الاجتماعية في حركة وتغير مستمر وهذا ما ظهر في تراث الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي والمعاصر والحديث.

ففي سنة 1950 عرف "كنجلسي ديفز" التغير الاجتماعي على أنه: «التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنائه، أو في وظائفه».

أما "ماكيفر وبيج" (1952) فقد أوضحا أن التغير الاجتماعي «هو تغير في العلاقات الاجتماعية أو تغير في شكل العلاقات الاجتماعية وطبيعتها بحيث يشمل هذا التغير بناء هذه العلاقات ووظيفتها».

إلا أن التعريف الذي جاء به "جي روشي" سنة (1968) في كتابه "التغير الاجتماعي" أوضح أنه يعني كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال، ويحدث لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها.

فالإضافة التي جاء بها "جي روشي" حول موضوع التغير الاجتماعي عامل الزمن، وهو ما أهمل في التعريف الذي جاء به كل من "كنجلسي ديفز" و "ماكيفر وبيج"، فالتغير الذي يظهر على الجانب البنائي والوظيفي والعلائقي لكي يكون ظاهرا يستغرق وقتا معينا وهذا ما يؤدي إلى استمرار أثره، والذي يحدث عند فئات اجتماعية واسعة والنتيجة هي تغير مسار حياة هؤلاء الأفراد في المجتمع، ومثال على ذلك ما حدث في المجتمعات المحافظة في أوروبا، فلقد تغير شكل المجتمع وظهرت طبقات اجتماعية جديدة، وتزامن ذلك بانتشار النشاط الصناعي في هذه المجتمعات، فتغير النشاط الاقتصادي أدى إلى تغير نمط الحياة ومستقبل الأفراد. (استيتية و سرحان، المشكلات الاجتماعية، 2012، صفحة 214)

فالتغير الاجتماعي عند "جي روشي" ظاهرة عامة توجد عند أفراد عددين وتؤثر في أسلوب حياتهم، ويصيب التغير الاجتماعي البناء الاجتماعي للمجتمع؛ أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء فالتغير المقصود هنا هو الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع والذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي والسياسي، فإذا حدث تغيرا على هذه المستويات نقول قد حدث تغيرا اجتماعي ويجب أن يكون هذا التغير محددا بالزمن أي يبدأ بفترة زمنية معينة وينتهي بفترة زمنية معينة لكي يمكن أن نقوم بالمقارنة بين الحالة الماضية والراهنة للوقوف على مدى التغير، لأن قياس التغير يكون من خلال الانطلاق من نقطة مرجعية في الماضي، ومقارنتها بعناصر الحياة الاجتماعية، وأهم ما يميز التغير الاجتماعي الديمومة والاستمرارية لأن التغير يتضح من خلال استمراره.

ويشير "عاطف غيث" إلى التغير الاجتماعي بأنه: "التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة".

يركز "عاطف غيث" في تعريفه للتغير الاجتماعي بأن تظهر في كل التحولات التي تطرأ على الجانب البنائي والوظائفي للمجتمع أي التغيرات التي تطرأ على الوحدات البنائية للمجتمع، فأي تغير يحدث على مستوى هذه الوحدات يؤدي إلى تغير وظائفها وبالتالي تغير شكل المجتمع وخصوصيتها، ومثال على ذلك اختفاء النمط الأسري الممتد في المجتمعات المحلية الريفية وظهور النمط الأسري الثوري أدى إلى تغير وظائف الأسرة

فوظائف الأسـرة الممتدة تختلف عن وظائف الأسـرة النواة وأهم هذه الوظائف التي اختفت وتراجعت بتراجع النمط الأسـري الممتد الضـبط الاجتماعي الغير رسـمي وظهور مؤسـسـات اجتماعية جديدة تقوم بهذه الوظيفة. (استيتية و سرحان، المشكلات الاجتماعية، 2012، الصفحات 212-213)

فصـور التغير الاجتماعي تظهر في تغير القيم الاجتماعية التي تؤثر في مضـمون الأدوار والتفاعل الاجتماعي، وتغير النظام الاجتماعي وتغير في مراكز وأدوار الأشخاص، مثل الدور الذي يعلبه كبير الأسرة في المجتمعات الريفية وكبير القبيلة أو العشير في المجتمعات القبلية أو العشائرية.

ولقد اتفق "جونسـون" مع "عاطف غيث" عندما قال بأن التغير الاجتماعي "ما هو إلا تغير في بناء النظام الاجتماعي من حالة كان فيها ثابتا نسـبيا، كما يرى أن هذه التغيرات البنائية ناتجة في الأسـاس عن تغيرات وظيفية في البناء الاجتماعي وصـولا إلى بناء أكثر كفاءة وأكثر مقدرة على أداء الإنجازات. (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، 2004، صفحة 25)

أي التغيرات على مسـتوى الوحدات البنائية للمجتمع ووظائف هذه الوحدات وهذا التغير في الوظائف يتماشـى ومتطلبات المجتمع الجديدة مما يساهم في استقرار المجتمع واستمراره.

وحول موضـوع التغير الاجتماعي يقول:" عبد الله الرشـدان" بأنه: " التحول الذي يحدث في النظم والأنسـاق والأجهزة الاجتماعية سـواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة". (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، 2004، صفحة 25)

والملاحظ مما سبق هو اتفاق المفكرين في نظرتهم لمفهوم التغير الاجتماعي، فما يمكن أن نقول عنه أنه تغير من وجهة نظرهم هو كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار والمكانة الاجتماعية، خلال فترة زمنية معينة لها بداية ونهاية، ونقطة مرجعية يمكن المقارنة على أساسها، وقد يكون هذا التغير إيجابيا فهو تقدم اجتماعي أو تغير سلبيا فيطلق عليه اسم تخلف اجتماعي، فالتغير ليس له اتجاه محدد.

ومجمل القول أن التغير الاجتماعي هو المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني، والحركة الإطرادية المستمرة المتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن، إن الاختلافات المتعاقبة التي تقع عبر الزمن في العلاقات الاجتماعية، كالمعايير والدور والمكانة والبناء الاجتماعي، وكذلك العائلة والأمة والملكية، ودور المرأة، ومكانة الزوج ومجتمع القرية، والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها خلال فترة معينة من الزمن، فإذا قلنا أن النظام العائلي قد تغير، فإنما نعني بذلك أن ثمة اختلافات بين حالتي العائلة القائمة والعائلة التاريخية التي عرفها عن طريق السجلات المكتوبة أو عن طريق الذاكرة.

وهي تعبر عن أنماط العمليات والانتقال والتنمية والتقدم، وتم عن التعديلات والدورات والذبذبات التي تطرأ في طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم، وكذلك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يتمثل في العادات والعرف والنظم (أحمد رشوان، 2008، صفحة 24)، والقرانين واللغة خلال تتابع الزمن، بحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها.

3- مفهوم التغير الاجتماعي:

هو كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي ومؤسساته وتغير وظائف هذه المؤسسات وما يصاحبه من تغير في القيم والمعايير والأدوار والمكانة الاجتماعية للأفراد داخل مجتمع محلي له خصوصيته، فينتج عن هذا التحول بناء اجتماعي ووظائف اجتماعية، وأداور وقيم ومعايير اجتماعية جديدة تختلف أو تكمل ما كانت عليه من قبل كالتحولات التي تطرأ على وسط ريفي بكل خصائصه البنائية والوظيفية والقيمية ليصبح بذلك وسط حضري بكل خصائصه ومقوماته، وما يرتبط بهذه التغيرات من مشكلات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة في الوسط المحلى المتغير من قبل، فهو تغير يحدث في القيم والمعاني والرموز التي تنتشر في المجتمع، لأنه يصيب بنائه الاجتماعي متضمنا تغيرا في حجمه وتجانسه وفي نظمه الاجتماعية التي يمكن أن تكون جزء من التغير الثقافي ليمتد إلى أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة تندمج فيها المعطيات الجديدة لنمط التغير ليتحقق بعد ذلك التوازن الاجتماعي من جديد، بعد تقبل الأفراد العناصر الجديدة للحياة الاجتماعية التي جاء بها هذا النمط الاجتماعي المستحدث جراء سيادة عامل أساسي من عوامل التغير الاجتماعي كالنشاط الصناعي في وسط ريفي.

ثانيا- مفاهيم مشابهة للتغير الاجتماعي:

1- مفهوم التقدم:

1-1- تعريف التقدم في اللغة:

كلمة تقدم (Progrès, Progress) هي كلمة من أصل لاتيني (Progressus) مشتقة من الفعل Progredi بمعنى السير إلى الأمام أو

التقدم إلى الأمام في الزمان أو في المكان أو فيهما معا: التقدم في السن والتقدم في قطع مسافة مثلا. عند بادئ الرأي (عامة الناس)، التقدم حركة غير دائرية وغير تراجعية حُمِلَتْ أولا على تنقل الجيش عندما يتقدم نحو العدو ثم استعملت بمعنى مجازي للإشارة إلى التطور في الزمان أو التغيير الذي يسعى إلى هدف محمود كالتغيير في طرق العيش وفي طرق التفكير وفي التعامل مع الطبيعة الخ. تعني أيضا كلمة تقدم: تطور الإنسانية عامة أو التحضر، أما في اللغة العربية فيبدو أن كلمة تقدم تفيد أصلا الرجوع إلى القديم أي المتقدم (في مقابل المتأخر).

2-1- تعريف التقدم في الاصطلاح:

ظهرت فكرة التقدم، كما نفهمها اليوم، أي بمعنى التحضر، في الحضارة الغربية خلال النصف الثاني من ق17م، وذلك عندما بدأ العلماء والأدباء آنئذ يتجادلون حول الأهمية التي ينبغي إيلاؤها أو عدم إيلائها لآراء القدماء وإنتاجهم العلمي والأدبي. ولقد تمخض عن هذا الجدل موقفان أساسيان: موقف يمثله أنصار الماضي (أو ما نسميه في مغرب اليوم بالموقف السلفي أو الأصولي) وموقف يمثله أنصار الحداثة (أو التقدميون).

حسب الموقف الأول، القدماء أكثر حكمة من المحدثين لأنهم أسبق زمنا وأكبر عمرا، وبالتالي أنضج رأيا. ينطلق أنصار هذا الرأي من فكرة أنثروبومورفية مفادها أن المجتمع الإنساني يشبه الإنسان تماما بحيث كلما طال عمره كلما أصابت حكمته. فالتقدم، بالنسبة لهؤلاء، هو الرجوع إلى آراء القدماء (أي الرجوع إلى التراث) واعتبارها نموذجا للتقدم ينبغي

إعادة تحقيقه. ومن المحتمل أن تكون الرغبة في تأدية هذا المعنى هي التي حدت بالمترجم العربي إلى ترجمة كلمة Progress بكلمة تقدم.

2- مفهوم التطور:

2-1- تعريف التطور في اللغة:

التطور يعني: التحول من طور إلى طور وكلمة تطور تعني: " تحول من طوره " تعني كلمة " التطور" التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق عليها أيضا " التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه."

2-2- تعريف التطور في الاصطلاح:

التطور يعني النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

ويعرف في معجم علم الاجتماع على أنه العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نموا مستمرا مرورا بمراحل متلاحقة مترابطة، ولقد برز هذا المفهوم بشكل واضح في القرن التاسع إثر النجاح الذي حققته علوم الحياة و التي أدت إلى ظهور نظرية التطور (لداروين) الخاصة بتطوير الكائنات الحية، فقد استهل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل خاص في وصف التحولات التي طرأت على المجتمع الذي شبه بالكائن الحي، كما جاء عند سبنسر هربرت الذي يشير إلى تطور المجتمع على غرار تطور الكائن الحي، حيث عرفت التطور بأنه انحدار سلالي معدل على نحو معين. وقد أشار العديد من المفكرين والعلماء

المحدثين على الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي وبالتالي فكرة التطور سيطرت على مختلف مجالات الفكر، وغيرت أنماط التفكير السائدة حينذاك وهدمت الكثير من الأفكار والمعتقدات والفلسفات، كما أصبحت أسلوبا في فهم الإنسان والمجتمع عن طريق ما يعرف باسم المماثلة البيولوجية.

ويعتبر كوندرسيه أن التطور أمر ضروري وعملية مستمرة، وأن الحياة الاجتماعية قد تطورت في مرحلة الصيد، ثم الرعي والزراعة تليها مرحلة العلوم والفلسفة اليونانية ومرحلة الحضارة الرومانية، ثم مرحلة الجمود العلمي ومرحلة صراع الطباعة، ثم تأتي مرحلة التحرر الفكري والإصلاح الديني بعدها مرحلة الثورة الفرنسية وأخيرا مرحلة التي ستحقق السعادة للجميع. فالتطور هو التحسين وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة.

2-3- الفرق بين التغير والتطور:

يشير كل مصطلح من هذه المصطلحات (التغير والتطور) إلى مدلول مختلف عن المدلول الآخر، ومن هنا نشأت الفروق بين هذين المصطلحين. حيث يكمن الفرق بين التغير والتطور في:

- التغير الذي يحدث قد يتجه نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وقد يؤدي إلى تحسين أو إلى تخلف .اما التطور فهو مبني على أساس علمي يؤدي إلى التحسين والتقدم والازدهار.
- التغير قد يتم في بعض الأحيان بإرادة الإنسان وقد يتم في أحيان أخرى بدون إرادة الإنسان .لكن التطور لا يتم إلا بإرادة الإنسان ورغبته

الصـــادقة؛ فإذا لم تتكون الإرادة نحوه وتتوفر الرغبة فيه فلا يمكن له أن يرى النور، أو يظهر إلى حيز الوجود.

- التغير جزئي ينصـــب على جانب معين أو نقطة محددة .فالتطور شامل ينصب على جميع الجوانب للموضوع، أو للشيء المراد تطويره.

3- مفهوم التحول:

3-1- تعريف التحول في اللغة:

التحول في اللغة: تحوَّلَ/ تحوَّلَ إلى/ تحوَّلَ عن يتحوَّل، تحوُّلاً، فهو مُتحوِّل، والمفعول مُتحوَّل إليه.

تحوَّلَ الشَّيءُ: مُطاوع حوَّلَ: تغيّر، انقلب "تحوَّلت أخلاقُ الفتى فصار عاقلاً-التحوُّل العالمي-تحوَّلت معالمُ البيت".

حيث يســتند المفهوم اللغوي للتحول الانتقال من وضــع إلى وضــع آخر، أو من حالة إلى حالة أخرى يميزها الاختلاف الواضــح عن الحالة الأولى.

3-2- تعريف التحول في الاصطلاح:

يشــير التحول الاجتماعي إلى عملية التغيير في العلاقات المؤســسـية والقواعد والقيم والتسـلسـلات الهرمية مع مرور الوقت. إنها الطريقة التي يتغير بها المجتمع بســبب النمو الاقتصـــادي والعلوم والابتكارات التكنولوجية والحروب أو الاضطرابات السياسية. التحول الاجتماعي يؤثر على تفاعل الناس ونمط حياتهم .بالنسبة للأفراد، يشير التحول الاجتماعي إلى عملية تغيير الوضــع الاجتماعي للوالدين لتشــبه وضــعهم الحالي. أثناء عملية التحول هذه، ينتقل المرء من الحالة المنسوبة إلى الحالة المحققة.

4- مفهوم النمو:

4-1- تعريف النمو في اللغة:

النمو في اللغة يعني الزيادة والكثرة في الشـيء، ينمو/ نما؛ بمعنى زاد وكثر وأنميت الشيء؛ أي جعلته ناميا.

4-2- تعريف النمو في الاصطلاح:

النمو هو التغير المسـتمر الذي يطرأ على الفرد طوال فترة حياته وهذه التغيرات تكون في جميع نواحيه النفسـية والسـلوكية والعقلية والجسـمية والعاطفية، يبدأ مع الفرد منذ ولادته مرورا بمرحلة الطفولة فالمراهقة والشباب ويستمر الفرد في النمو حتى وفاته.

ويعرف النمو السـلوكي على أنه جملة التغيرات المسـتمرة في الوظائف التكيفية التي ترتبط بالزمن، وتكامل التغيرات في السلوك والبنية والوظائف، مما يكون شخصية الفرد.

ويعرف النمو الاجتماعي بأنه نمو سمات الفرد بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة، حيث يحدث النمو في الغالب بالتطور البطيء والتحول التدريجي. أما التنمية، فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم؛ وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور والتدرج. والظواهر والأشـياء، حينما تنمو، لا بد أن تتغير خلال عملية النمو؛ غير أن القدر المتحصـل من التغير من طريق النمو، ليس إلا قدرا ضئيلا لا يعتد به وهو، عادة، تغير كمي وليس كيفيا.

وعليه فالنمو: "هو عملية النضـج التدريجي والمسـتمر للكائن وزيادة حجمه الكلي، أو أجزائه في سـلسـلة من المراحل الطبيعية ويتضـمن النمو تغييرا كميا وكيفيا، كما يطبق على المجتمعات والأفراد".

5- مفهوم التنمية:

ظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث، واهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير؛ نظرا إلى الآثار الإيجابية التي تترتب عليها في جميع مجالات الحياة، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع، لذلك وضعت الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق مختلف أشكال التنمية.

5-1- تعريف التنمية في اللغة:

تعرف التنمية في اللغة على أنها: الزيادة، النماء، الكثرة، الوفرة المضاعفة، التنمية.

5-2- تعريف التنمية في الاصطلاح:

اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحا من شخص لآخر تبعا للمضمون الذي يركز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو سياسيا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الأفراد من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة لاستغلالها الاستغلال الأمثل. وتعرف التنمية الاجتماعية على أنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية، اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قوة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة على أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي. كما يعرفها حسن سعفان بأنها: "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، يقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي

والدخل الفردي ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحها المختلفة. كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية".

5-3- أنواع التنمية:

أولا- التنمية الثقافية الفكرية:

التنمية الثقافية الفكرية وهي التي تعتمد على تحسين ثقافة الأفراد وزيادة الوعي لديهم، ويكون ذلك من خلال عدة طرق منها تعميم التعليم للجميع ومحاربة الأمية.

ثانيا - التنمية الاجتماعية:

تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتشجيعهم على المشاركة بالمناسبات الاجتماعية، والأعمال الخيرية، ونشر الروح الجماعية المشتركة فيما بينهم

ثالثا - التنمية السياسية:

تهدف التنمية السياسية إلى زيادة قدرة الأفراد على المشاركة في العملية السياسية، وصنع القرارات، والقدرة على الاختيار السليم

رابعا - التنمية الاقتصادية:

تهدف إلى تشجيع الأفراد على العمل، والإنتاج، والإخلاص في العمل النابع من الضمير الداخلي للشخص، والحرص على المصلحة العامة.

6- مفهوم التخلف:

برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال، وذاع استعماله وكثرت الكتابات حوله ابتداء من خمسينات القرن الماضي.

6-1- تعريف التخلف في اللغة:

مصدر تخلَّفَ /تخلَّفَ عن /تخلَّفَ في

التَّخَلُّفُ عَنِ الرَّكْبِ : البَقَاءُ خَلْفَهُ، وَرَاءهُ

التَّخَلُّفُ عَنِ الحُضُورِ : التَّغَيُّبُ

تَخَلُّفُ الطِّفْلِ : بُطْءُ نُمُوِّهِ، لاَحَظَ تَخَلُّفَهُ فِي دِرَاسَتِهِ : تَأَخُّرَهُ

6-2- تعريف التخلف في الاصطلاح:

يعتبر مصطلح التخلف من المصطلحات الشائعة في العالم وخاصة في المجتمعات التي تعرف تدنيا على المستوى الثقافي والاقتصادي، وقد شاع مصطلح التخلف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعندما حصلت الدول على استقلالها، وذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على إدارة شؤونها وتحسين وضعيتها إلى ما هو أفضل.

والتخلف هو عكس كلمة أو مصطلح التقدم، حيث يفيد بعدم قدرة الدول على تحقيق مصالحها الشخصية والوصول لمرحلة التطور المبتغاة نتيجة عدم القدرة على الاستغلال الأمثل لمصادرها ومواردها.

6-3- أشكال التخلف: هناك العديد من أنماط وأشكال التخلف والتي نذكر منها:

-التخلف الفردي.

-التخلف السياسي.

-التخلف الاقتصادي.

-التخلف الأخلاقي.

-التخلف الاجتماعي.

6-4- تعريف التخلف الاجتماعي:

المجتمع المتخلف، مجتمع تقليدي، متوجه نحو الماضي يضع العرف كقاعدة للسلوك وكمعيار للنظرة إلى الأمور، والإنسان المتخلف كائن

تتحكم به التقاليد وتقيد كل حركة أو انطلاقة نحو المستقبل. فعنصر القهر واضح في المجتمع التقليدي الذي يمتلك أبناؤه مبادراتهم، كما أنه تقولبهم في صيغ جامدة وثابتة. والنكوص إلى الماضي، فيتحول الماضي إلى عالم من السعادة والمجد فيلعب الزمن من خلال اختزال الديمومة إلى بعدها الماضي فقط. وفيما يلي بعض مظاهر التخلف الاجتماعي:

- تفسير السلوك الإنساني بشكل غير عقلاني.
- استخدام أساليب طبية شمسية وعدم الإيمان بأساليب الطب الحديث.
- عدم احترام الوقت وآخره على الإنتاج الفكري والمادي في دفع عملية التقدم إلى الأمام.
- عدم التعايش مع التطورات الاجتماعية الحاضرة ومجابهة المشكلات والعمل على حلها.
- ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع.
- ارتفاع نسبة الوفيات يسبب الجهل في الرعاية الصحية والتربوية.
- يقدم (أ.هاجن) خمسة خصائص للتخلف الاجتماعي:
- انتقال السلوك من جيل إلى آخر بشكل جامد تحكمه العادات والتقاليد لا القانون.
- تحديد المكانة بالوراثة لا بالكفاءة.
- إنتاجية منخفضة جدا.
- نظام اجتماعي جامد.
- مقاومة للتغيير.

التغير الاجتماعي

المحور الثاني حول:

عوامل التغير الاجتماعي:

تمهيد.

01- العوامل الفيزيقية.

02- العوامل الديمغرافية.

03- العوامل الاقتصادية.

04- العوامل التكنولوجية.

05- العوامل السياسية.

06- العوامل الفكرية والايديولوجية.

خلاصة.

تمهيد:

اختلف الباحثون والعلماء في علم الاجتماع على تحديد موحد للتغيير الاجتماعي، حيث يرى أحمد الخشاب أن عوامل التغيير الاجتماعي تكمن في: العامل البيئي. العامل الأيديولوجي. الثورات والحروب. العامل الثقافي. العامل التكنولوجي. نمو الوعي القومي.

وسوف نحاول في هذه المحاضرة إلى التطرق إلى تحديد عوامل التغير الاجتماعي بحيث قسمنا هذه العوامل إلى عوامل مادية وأخرى لامادية وذلك من خلال تناول مايلي:

- العوامل المادية للتغير الاجتماعي.
- العوامل اللامادية للتغير الاجتماعي.

التغير الاجتماعي

أولا- العوامل المادية للتغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي لا يمكن حدوثه إلا في ضوء وجود عناصر من العوامل المسببة والمحدثة له. والتي تشمل العوامل المادية للتغير الاجتماعي؛ والتي تكمن في: العوامل الفيزيقية، العوامل الديموغرافية، العوامل الاقتصادية، العوامل الايكولوجية (البيئية) وغيرها علاوة على سعي العلماء من أجل معرفة مختلف أنماط التغير الاجتماعي الذي حدث ويحدث في المجتمع.

فهي تلك العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان فيها كالعوامل الفيزيقية أو التغيرات الطبيعية في السكان والتي ترتبط بمؤثرات خارجية.

1- العوامل الفيزيقية للتغير الاجتماعي:

الوسط الفيزيقي هو الإطار المادي الذي يحتوي الحياة الاجتماعية أو الأرضية التي ينبت فوقها الوسط الاجتماعي، ومن الطبيعي أن تتأثر كل نبتة بالأرض التي تنبت فوقها وأن تخرج وهي تحمل خصائصها الإيجابية أو السلبية، فهذه النبتة محكومة بظروفها الطبيعية التي سبقت وجودها ومهما كانت براعة الفلاح وإمكانياته لن يستطيع تطوير هذه النبتة إلا في نطاق محدود لأنه هو الآخر محكومة بالظروف الطبيعية المحيطة به والمجتمع جزء من العالم المادي، وهو في تطوره، بما يتبادل التأثير والتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الناس لوجود المجتمع وتطوره وقد صور "كينت بولدينغ" في كتبه "العلوم الاجتماعية وأثرها في المجتمع" هذه العلاقة بقوله أن: «النظام الاجتماعي يتألف من جميع الكائنات

البشـــرية ويلتصـــق هذا النظام الاجتماعي بســـطح الأرض بحيث تصـــبح تسميته بالمحيط الاجتماعي»، وبناء على هذا الكلام فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكانة تساوي مكانة المحيط الطبيعي المكون من اليابسة والمحيطات والجبال، والمناخ وأكثر من ذلك له علاقة متينة ومتشابكة لا يمكن فصلها مع المحيطات الأخرى التي يمتح بها والذي لا يمكن للمحيط الاجتماعي أن تكتب له الحياة من دونها ولكنه مع ذلك يتمتع بدنيا متينة خاصـــة به وباستقلال ذاتي.

وفي نفس المعنى يقول الدكتور سعفان شحاتة في كتابه "أسس علم الاجتماع" «إن جماعة من الجماعات لا تعيش وحدها في هذا العالم، بل هي في الواقع متصلة اتصالا مباشرا بست طبقات مختلفة من الأشياء الطبقة الحجرية والمعدنية التي تتكون منها الأرض والطبقة المائية التي تغطي مســـاحة تبلغ ثلاث أرباع الكرة الأرضـــية والطبقة الجوية العليا التي تغطي الطبقتين السابقتين والطبقة الجوية التي لم يصل الإنسان إليها إلا حديثا وطبقة الموجودات الحية التي تعيش على الأرض أو في الماء أو في الهواء وطبقة الإنسان الذي يعيش بثقافة وحضارة معينتين».

ولقد جاء في أحكام القدماء أهمية العوامل الفيزيقية والطبيعية في حياة الأفراد وتجمعاتهم إذ نجد "موريس بوفرجيه" في كتابه "مدخل إلى علم السياسة" قد ألح على أهمية المناخ من حيث تأثيرها المباشر في سلوك الأفراد وعلى حياة المجتمع والتغير الاجتماعي، كما ذكر "مونيســـكيو" في كتابه "روح القوانين" «أن الحرارة الشـــديدة تثير الأعصـــاب فتضـــعف قوة الرجال وشجاعتهم، أما المناخ البارد فيقوي الجسم والروح ويجعل البشر

أقدر على القيام بأعمال طويلة وشاقة جريئة». (الزعبي، 1991، الصفحات 74-75)

ويصل مونتسكيو من خلال مذهبه الجغرافي إلى استنتاج أهمية العوامل الفيزيائية بقوله: «العوامل الفيزيائية وقبل كل شيء المناخ وكذلك التربة والأرض هي التي تحدد سيكولوجيا وأعرافا وعادات الناس روح الشعب الخاصة به، وبالتالي بنية حياتهم الاجتماعية وقوانين الدولة ونشاط مشرعيها». (معن، 2004، صفحة 154)

ضف إلى ذلك ضغوط النمو السكاني وتلوث البيئة ونضوب المعادن الطبيعية، إذ يصح القول هنا أن سبب التغير ينتج عن البيئة الطبيعية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية سلبية كالمجاعة وانتشار الأمراض والأوبئة التي تؤثر على سياسة الدول وقوانين الحكومات. (الزعبي، 1991، صفحة 75)

وانطلاقا من الترابط بين العامل الفيزيقي والعامل الاقتصادي فقد ذهب كارل ماركس إلى العامل الجغرافي هو السبب الأساسي في خلق ما يسمى بـ"أسلوب الإنتاج الآسيوي" الذي جعل من التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية يختلف عن ما هو عليه الوضع في أوروبا من حيث نمط الإنتاج الأوروبي، حيث يقول "ماركس": «المناخ والشروط الجغرافية ولا سيما وجود مساحات صحراوية شاسعة تمتد من الصحراء الإفريقية عبر شبه الجزيرة العربية وفارس والهند وبلاد التتار، إلى هضاب آسيا الأكثر ارتفاعا، قد جعلت من الري الصناعي بواسطة الأقنية وغيرها من الإنشاءات المائية أساس الزراعة الشرقية». (معن، 2004، صفحة 154)

وزبدة القول أن مصـــادر التغير موجودة في كل مكان، حيث تقوم البيئة الطبيعية بتكوينها ويعمل البناء الاجتماعي على تحقيقها وإزاء ذلك فإن علم التغير لا حدود له. (الزعبي، 1991، صفحة 76)

وبصـــورة عامة فإنه يمكن إجمال العوامل الفيزيقية التي تؤثر في عملية التغير الاجتماعي كما يلي:

- أثر التبدلات الجيولوجية والجغرافية البطيئة.
- أثر المناخ: الحرارة، الرطوبة، الرياح والأمطار.
- أثر الموقع الجغرافي القرب أو البعد من البحر، الصحراء القطبين خط الاستواء والموقع الاستراتيجي.
- أثر وجود المصـــادر الطبيعية: البترول، الغابات، المعادن، الفحم المياه وأثر نفاذ هذه العناصر.
- أثر الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية، الطاقة الشمسية.
- أثر الكوارث البيولوجية: أوبئة، أمراض مســتعصــية. (الزعبي، 1991، صفحة 76)

والأمثلة كثيرة في العالم عن تأثير هذه العوامل في الحياة الاجتماعية للمجتمعات.

2- العوامل الديموغرافية للتغير الاجتماعي:

يقصـــد بالعوامل الديمغرافية حجم الســكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصـــوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الأخرى، والملاحظ أن حجم الســكان على الكرة الأرضـية في تزايد مســتمر، فقد تزايد حجم الســكان في المدة من 1850-1950 من 1200 مليون نسـمة إلى 2500 مليون نسـمة، أي أن حجم الســكان قد تضـاعف تقريبا خلال 100 ســنة، كما تزايد من عام

1950-1980 من 2500 مليون نسمة إلى 5000 مليون نسمة أي تضاعف تقريبا خلال 30 سنة، إلا أن هذه الزيادة السكانية تختلف من بلد لآخر فتكون كبيرة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصناعية، كما تزداد هذه المعدلات بين سكان المدن أكبر منها بين سكان الريف. (استيتية، 2004، صفحة 48)

فقد أخذ الانفجار السكاني في وقتنا الحاضر حيزا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية بحيث حصل تغيرا في سلوك الناس، فالمدن أصبحت على شكل النباتات الفطرية والمساكن صغيرة الحجم وباتت البيئة ملوثة وامتد تلوثها (معن، 2004، صفحة 162)، وترتبط عملية النمو السكاني ارتباطا كبير ومباشر بعمليتي التصنيع أو التحضر الصناعي، لأن عدد السكان تزايد بشكل كبير بعد الثورة الصناعية (استيتية، 2004، صفحة 48)، وما ارتبط بها من تغير في الظروف المعيشية والصحية، فقل بذلك معدل الوفيات وتغير شكل الهرم السكاني في الدول النامية، والعلاقة بين النمو السكاني والتغير الاجتماعي بسيطة التحليل في العالم العربي، لأن الملاحظ هو أن التحسينات والتطورات الزراعية والنظافة واستعمال المطهرات وتطوير فعالية الأدوية جاءت بعد الثورة الصناعية أدى إلى هذه الزيادات السكانية اشتركت مع متغيرات أخرى لرفع أنماط جديدة من التنظيمات الاجتماعية ولكي تكتمل حالة التحول إلى مرحلة المجتمع الصناعي الحضري فإن هذا التحول أدى إلى تغير وتطور في بناء الأسرة وتقلل معدل الوفيات فيها. (معن، 2004، صفحة 163)

فهذا التضخم السكاني أصبح يهدد بالدرجة الأولى توازن واستقرار المدن في العالم لأن التدفق السكاني الناتج عن هجرات السكان من الأرياف نحو المدن هو من أسباب التزايد الديموغرافي الغير محسوب أو المخطط له، ففي المدن التي كانت عرضة للهجرات الداخلية، وبعد المحاولة لحل هذا المشكل، وجد أنه يجب أن تولد حوالي 25 مدينة لكي يمتص هذا الفائض السكاني ولقد صنفت المدن بعد ذلك إلى ثلاثة أنواع:

- المدن الكبرى وهي التي تضم أكثر من 15 مليون نسمة مثل طوكيو ومكسيكو والقاهرة وطهران.
- مدن تعتبر ملتقى التجارب العالمية والبورصات الدولية مثل هونغ كونغ وسنغافورة وباريس ولندن.
- مدن ذات وزن اقتصادي وسياسي وثقافي كبير مثل معظم مدن أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

فهذه المدن تشهد إقبالا ضخما من جميع أنحاء العالم مما يهدد توازنها خلال العقود القادمة، (معن، 2004، صفحة 163) فذلك قد ساعد في حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي، كان نصيب الدول النامية منها كبير جدا، وينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره وسيلة من الوسائل الهامة في إحداث التغير الاجتماعي وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين النمو السكاني وتوفر القوى العاملة المولدة للثروة، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، وتتوافق هذه النظرة مع وجهة النظر النابعة من نظرية "مالتوس" والتي ترى في الانفجار السكاني نذير خطر إذا لم يصاحبه بالمقابل نمو في

الإنتاج، وبهذا يكون النمو السكاني الماثل عنصرا مدخرا للتقدم، وباعثا لأشكال غير مرغوب فيها من التغير الاجتماعي وهذا ما يظهر في الواقع الاجتماعي لدول العالم الثالث، أين ارتبط الانفجار السكاني بظهور مشكلات كبيرة، فهي ترهق الاقتصاد وتسهم في تقليل فرص الأفراد من الدخل القومي واكتظاظ المدن بسكان عاطلين عن العمل. (استيتية، 2004، صفحة 49)

فنمو كثافة السكان يخلقان فقط إمكانيات محدودة من أجل التطور الاجتماعي، ولكن الاستفادة منها تظل أمرا يتعلق بحالة المجتمع نفسه وبالنظام الاجتماعي القائم (الزعبي، 1991، صفحة 90)، فهو الذي يوجه كيف يمكن أن تكون لهذين المؤشرين أهمية إيجابية أو سلبية.

3- العوامل الاقتصادية للتغير الاجتماعي:

هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والتغير الاجتماعي أي أن النمو في القطاعات الزراعية، الصناعة، الخدمات يغطي حاجات المجتمع ويحدد نسبيا مكانته بين الأمم، والمستوى المعيشي لأفراد مجتمعه، نود استغلال الثروات الطبيعية والبشرية المناخية في أي مجتمع يؤدي حتما إلى تدهور المستوى المعيشي واهتزاز المكانة السياسية لأي دولة، ضف على ذلك ما يطرأ على العلاقات الاجتماعية من تدهور والتي ينتج عنها تهديد استقرار المجتمع ككل. (بن غضبان، 2012، صفحة 188)

4- العوامل الإيكولوجية أو البيئية للتغير الاجتماعي:

ويقصد به البيئة التي يعيش فيها الإنسان إذ يتغير اقتصاد الأمة بتأثره بتغير المناخ الذي ينعكس على أنشطة سكانها من رطوبة أو جفاف أو اعتدال في المناخ، وطبيعة البيئة الجغرافية أيضا تؤثر تأثيرا مباشر

وكبير كالمناطق الجبلية مثلا التي يعاني سكانها من صعوبة التنقل والتواصل مع المجتمعات المجاورة، وبالتالي هذه الصعوبة تحول دون إمكانية التواصل والتأثر الذي يمكن أن يحصل بين الشعوب والمجتمعات فيصبح مجتمع راكد بطيء التغير.

ويركز أنصار هذا العوامل على تأثير البيئة الطبيعية في الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعي داخل المجتمع، ويعتبرون أن العامل البيئي عاملا حاسما في إحداث التغير الاجتماعي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تأثير المناخ والموقع الجغرافي في تغير الظواهر الاجتماعية أمر حتمي، وأن التغير الذي يطرأ على البيئة الجغرافية ينعكس في تغيير الظواهر الاجتماعية عموما، وبذلك يربطون بين قيام الحضارات وتقدمها في مجتمعات دون أخرى وبين عوامل البيئة والمناخ ويأتي في مقدمة رواد هذا التوجه رائد علم الاجتماع العربي عبد الرحمان ابن خلدون.(العياصرة، 2019)

ويمكن تلخيص العوامل الطبيعية التي تؤثر في عملية التغير الاجتماعي فيما يلي:

- أثر التغييرات الجيولوجية والجغرافية الباطنية.
- أثر المناخ، الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- أثر الموقع الجغرافي، كالقرب أو البعد من البحر والصحراء وخط الاستواء والموقع الجغرافي.
- أثر وجود المصادر الطبيعية، الغابات، النفط، المعادن، المياه وأثر نفاذ هذه العناصر.

- أثر الطاقة الكامنة كطاقة الشمس والطاقة الذرية.

وفي هذا السياق لا يمكننا أن نتجاهل العوامل البيولوجية؛ التي تتأثر بشكل مباشر بالعوامل الإيكولوجية أو البيئية بشكل عام ويتضمن هذا العامل جملة من العناصر الأساسية ذات الأهمية التي تلعب دور كبير في التغير الاجتماعي.

حيث يقع تحت هذا العامل مجموعة من العناصر التي تظهر تأثيره في عملية التغير الاجتماعي وهي كما يلي:

- أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.
- أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة.
- أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي.
- أثر الإنتاج الطبيعي والصناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث، نسبة المواليد إلى الوفيات، نسبة الكبار إلى الصغار...الخ).

لأن علم الوراثة وعلم دراسة الخلية قد توصل إلى نتيجة تعتبر أن الخلية تعتبر عنصرا أساسيا في:

- المحافظة على الثبات بين الأنواع والأجيال.
- التغير والاختلاف بين الأفراد والأجيال.

وحسب علم الوراثة فإن كل حياة تمثل توزيعا جديدا ومختلفا للصفات والإمكانيات وبهذا لا يكون أي جيل جديد صورة طبق الأصل عن

الجيل القديم، بل أن كل شخص يختلف واقعيا عن باقي الأشخاص ولا تتشابه بصمات الأصابع للشخص على وجه الأرض.

والواقع أن علم الوراثة، وعلم دراسة الخلية ما كان لهما أن ينشئا ويتثبتا قبل اختراع الميكروسكوب الذي وضع أسرار الخلية النباتية والحيوانية وتركيبها أمام العلماء ووضع لهم النقاط الأساسية في سلوك الكروموزومات والعمليات الوراثية اللازمة لفهم بعض عملية التطور.

ويرجع العلماء أن الصفات الوراثية الموجودة في الجينيات والموروثات تختزن أساسا في حمض ADN الموجود في الكروموزومات وذلك في صورة شفرة يطلق عليها اسم الشفرة الوراثية والتي تتألف من سلسلتين من السكاكر والفوسفات تتصلان عرض بروابط من (سيتوزين جوانين) و(آدنين ثيمين). (الزعبي، 1991، صفحة 79)

ويحدث أحيانا تغير مفاجئ في الشفرة الوراثية يؤدي إلى ولادات جديدة تختلف في صفاتها الوراثية عن الآباء ويطلق على هذه العملية اسم الطفرة الوراثية، أي ظهور صفات وراثية لم تكن موجودة ولا تميز الأبوين وذلك بسبب تحورات طارئة على الجينات والأسباب في ذلك متعددة كنقص التغذية، أو التعرض للإشعاعات أو المواد الكيميائية.

ومهما يكن الأمر فإن مسألة الوراثة تظل عاجزة عن تفسير عملية التشابه بين الأفراد بشكل دقيق، وما يترتب عن هذا الاختلاف من أثر على التغير الاجتماعي بصورة عامة.

ويذهب أغلب علماء الاجتماع إلى حقيقة مفادها أنه من الأصح النظر إلى الاختلاف والتشابه بين الأفراد من مدخلين هما البيئة والوراثة

معا فالاختلافات بين الأفراد تنشـأ من جهة بسـبب اختلاف مورثاتهم ومن جهة أخرى بسبب اختلاف بيئاتهم أو تنشئتهم الاجتماعية، والوراثة تشتمل على كل الاسـتعدادات التي تعين المرء على الحياة ولكنها لا تعمل في الواقع إلا تحت تأثير ظروف البيئة، فالجينات تنميها القدرة على النطق بالتأكيد ولكنها لا تجعل منا جميعا علماء أو مميزين، لأن ذلك من اختصاص البيئة وليس من اختصاص الموروثات. (الزعبي، 1991، صفحة 82)

وهذا ما يفسـر الاختلاف بين المجتمعات والشـعوب فلكل بيئة اجتماعية خصـوصـيتها التي تطبع بها الأفراد الذين ينتمون إليها في شـكل نماذج بشـرية متجانس من حيث القيم والمعايير والرموز التي تظهر في سلوكاتهم وأسلوبهم في الحياة.

ثانيا- العوامل اللامادية للتغير الاجتماعي:

يشـير مفهوم التغير الاجتماعي إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسـن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، ويسـير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية، ويرتبط هذا المفهوم برؤية عملية التحول الاجتماعي بوصـفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها (المثل الأعلى) أو (المجتمع المثالي)، ويقصـد بهذه العوامل الناتجة عن تفاعلات أو خصـائص داخلية، كالدور الذي يقوم به التنظيم السـياسـي ودور الإختراعات التكنولوجية ودور الأفراد.

1- العوامل التكنولوجية للتغير الاجتماعي:

إن التطور التكنولوجي المتواصـل يؤثر على كل مجالات الحياة الاجتماعية، فالتصـنيع يغير بناء المجتمع والتوزيع السـكاني بين الريف والمدينة، وتحسـين وسـائل الرعاية الطبية يؤدي إلى انخفاض معدل

الوفيات وارتفاع متوسط العمر عند الأفراد، وقد أثرت وسائل النقل على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأن ظهور وسائل الاتصال الحديثة السلكية واللاسلكية عن طريق الأقمار الصناعية وكذا وسائل الإعلام المختلفة أحدثت تغيرات اجتماعية وثقافية عديدة، وسرعت من وتيرة هذه التغيرات، فلقد جعلت العالم قرية صغيرة على حد تعبير "ماك لوهان" وساهمت في زيادة تأثير الغزو الثقافي. (بن غضبان، 2012، صفحة 188)

لقد أدى التطور السريع للتكنولوجيا إلى حدوث تغيرات موازية في المجالات الاجتماعية المختلفة، ويمكن حصر أهم مجالات التغيير فيما يلي:

- قصف الثورة البرجوازية على المعتقدات والاتجاهات والتقاليد الإقطاعية.
- تساهم التكنولوجيا في خروج المرأة إلى العمل في مختلف المجالات مما أدى إلى ظهور تغيرات على الأسرة من حيث وظيفتها الاجتماعية وأدوارها وعلاقتها.
- ظهور التخصص المهني نظرا للتطور الآلة وتعقدها.
- تغير النظام الطبقي الإقطاعي، وظهور طبقات اجتماعية جديدة.
- زيادة التمايز الاجتماعي بين هذه الطبقات خاصة في الدول المستوردة للتكنولوجيا.
- ظهور ظاهرة الهجرة الريفية والتي صاحبها تفكك في الحياة الريفية التقليدية والحياة المدنية التقليدية.
- تغير مفاهيم القيم الاجتماعية بصورة عامة وظهور قيم وأفكار وعادات وعلاقات اجتماعية جديدة.
- اتساع الهوة بين الدول النامية والدول الصناعية، وظهور العالم الثالث.

2- العوامل الدينية للتغير الاجتماعي:

هناك الكثير من الباحثين الذين أكدوا أن دور الفكر في التغير الاجتماعي ولكنهم تفاوتوا من حيث التأكيد على قوة العامل الديني في إحداث ذلك التغير. ومن بين هؤلاء الباحثين الذين شددوا على أهمية الدين المؤرخ الفرنسي فوستيل دي كولانج، وذلك في كتابها المعنون " المدينة العتيقة" حيث اعتبر الفكر الديني الباعث الأساس للتغير الاجتماعي، وقد جاءت تأكيدات بنيامين كيد الفيلسوف الإنجليزي داعمة ومطورة لرأي كولانج حيث ذهب إلى أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم، فالدين هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات، وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى والدين فوق ذلك كله هو الذي منع حدوث تفكك اجتماعي كامل خلال القرون الأولى لظهور النصرانية، فقد نهضت حضارة العصور الوسطى على أسس دينية، وباختصار يرى كيد أن الدين وحده هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي وتغير مستمرين. (العياصرة، 2019)

3- العوامل الفكرية أو الإيدلوجية للتغير الاجتماعي:

الإيديولوجية تعني: "نسق من المعتقدات والمفاهيم يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات، ويرى أنصار العامل الأيديولوجي أن وجود أو ظهور مذاهب فكرية متعددة في المجتمع تؤثر في أساليب حياة أفراده، وفي عملية التغير الاجتماعي فيه.

فالأيديولوجية الدينية أو الرأسمالية أو الاشتراكية مثلا تؤثر في توجيه نشاط الأفراد والجماعات، وتشمل أنماطا معينة من التفاعل

والعلاقات، وبمعنى آخر يرى أنصـــار هذا العامل أن الفكر يشـــكل البناء التحتي للمجتمع وســـبب تغيره وتطوره. في حين تصـــبح العوامل الأخرى ثانوية. (العياصرة، 2019)

4- العوامل الثقافية للتغير الاجتماعي:

للعوامل الثقافية أثر كبير في عملية التغير الاجتماعي، فالتطور التكنولوجي قد سهل وسرع في انتشار الثقافات، فهناك مجتمعات تقع في مفترق الطرق، وكانت وما زالت مراكز للتغير، حيث أن معظم الســـمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشـــار، وهذه المجتمعات وثيقة الاتصال والتأثر بغيرها من المجتمعات هي أكثر عرضة للتغير السريع.

لأن الاتصـــال الثقافي عملية تســـهم في إحداث تغير اجتماعي واســـع النطاق خاصـــة في الثقافات المســـتقبلة، ويظهر تأثير الاتصـــال الثقافي في المعتقدات الدينية والســـياســـية، وأســـاليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصـــر الثقافة التي يحددها عمق عملية الاتصـــال ودرجة تأثيرها ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة مدى تعددت قنوات الاتصال. ويؤدي الاتصال الثقافي دورا بالغ الأهمية في تنشـــيط العمليات الاجتماعية، وبالتالي يضـــفي بعدا ديناميا على البناء الاجتماعي القائم فأي بناء اجتماعي عرضة للتأثر بالأفكار المستحدثة التي ترد إليه من الخارج وتدفعه إلى وقفة تأمل ليتخذ بعدها قراره بالقبول أو الرفض. (بن غضبان، 2012، صفحة 187)

المحور الثالث حول:

نظريات التغير الاجتماعي:

تمهيد.

01- النظريات الحتمية.

02- النظرية البنائية الوظيفية.

03- نظرية الصراع.

04- النظريات التطورية.

05- النظرية التفاعلية.

خلاصة.

تمهيد:

وهي تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب، وتفترض كل نظرية أن عاملا واحدا كالاقتصاد أو المناخ أو غيرها هو العامل الوحيد الذي يحرك العوامل الأخرى، ولذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية، أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد، وهذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير.

وسوف نحاول في هذه المحاضرة إلى التطرق أهم نظريات التغير الاجتماعي بحيث تتضمن هذه المحاضرة خمس نظريات، وهي كالآتي:

- **النظرية الأولى:** الاتجاه الحتمي.
- **النظرية الثانية:** النظريات البنائية الوظيفية.
- **النظرية الثالثة:** نظرية الصراع.
- **النظرية الرابعة:** النظريات التطورية.
- **النظرية الخامسة:** النظرية التفاعلية.

التغير الاجتماعي

1- الاتجاهات الحتمية:

1-1- الاتجاه القيمي:

يسعى هذا الاتجاه إلى إبراز أثر القيم كمتغير مستقل على البناء الاجتماعي الحضري والإيكولوجي، لأنها تعد محددا جوهريا من محددات السلوك الإنساني؛ فهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها، فالقيم في هذا المجال من الوسائل المميزة لأنماط الحياة الاجتماعية، لارتباطها ارتباطا وثيقا بدوافع السلوك وأهداف الأفراد وتصرفاتهم وردود أفعالهم فالقيمة ليست مستقلة عن الإنسان، بل هو الذي يخلقها عند اختياره لشيء دون آخر، ومن خلال هذا الاختيار تبرز القيمة إلى الوجود وتنعكس علائقيا وحيزيا في البيئة الاجتماعية للأفراد(حميد خروف وآخرون، ص-ص74-92).فالقيمة المعنوية للأرض الفلاحية لدى الريفي هي وليدة اهتمامه الزائد بها، باعتبارها الأساس الذي يحدد مكانته الاجتماعية ومصدر رزقه وثروته، فالريفي يعمل ويسترزق من العمل الفلاحي، لكن هذه القيمة سوف تتناقص مع مرور الوقت بانتقاله من العمل في الأرض خلال فصول السنة إلى العمل في المصنع، أين يصبح منصب عمله ودخله الشهري هو المحدد لمكانته الاجتماعية، ومدخراته الشهرية واستثماراته لهذه المدخرات هي ثروته، فهذه المعطيات الجديدة سوف تؤثر سلبا على العمل الفلاحي والأرض الفلاحية، من حيث استخدامها في غير الفلاحة كبناء المنازل والمحلات التجارية، أو تجزئتها وبيعها، لأن الريفي عامل المصنع لم يعد له متسع من الوقت للقيام بالأعمال الفلاحية التي تتطلب الجهد والوقت والمال وبالمقابل مردودها ضعيف لا يكفي لسد كل الاحتياجات والمتطلبات الجديدة له ولعائلته أو لتحقيق طموحاته.

2-1- الاتجاه الاقتصادي:

يستمد هذا الاتجاه توجهه النظري من خلال تركيزه على العامل الاقتصادي، باعتباره المحدد الأساسي للبناء المجتمع وتطوره، وأهم ما يميز هذا الاتجاه هو تسليمه ببعض القضايا التي طورها "ماركس" حينما حاول دراسة وتصنيف المدن في حدود تصوره لأساليب الإنتاج.

ويقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج، التوزيع والاستهلاك ونظام الملكية في المجتمع، والتصنيع، وتلعب هذه العوامل دورا هاما في إحداث التغير الاجتماعي، فالتغير في نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي ويحدث التصنيع تغيرات هامة في المجتمع، ليس فقط في الثروة والدخل القومي، وإنما أيضا تغيرات على مستوى الأفراد، من حيث الإحساس بقيمة الوقت والثقة بالنفس والمكانة الاجتماعية، مما يدفعنا للقول بأن العامل الاقتصادي قد تكون له أهمية كبيرة في تعجيل تحضر المجتمعات، حيث يرى "ماركس" أن العوامل الاقتصادية هي العوامل الحاسمة في تطور المجتمعات، فطريقة الإنتاج في الحياة المادية هي التي تحدد الصفة العامة لأسلوب الحياة من النواحي الاجتماعية والسياسية والروحية، وتشير الدراسات التاريخية والثقافية المقارنة، التي أجريت على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع إلى أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية في الحياة الاجتماعية.(دلال ملحس، ص-ص54-55)

فالعوامل الاقتصادية يمكنها أن تؤثر في وسط ريفي فلاحي وتنقله من الحياة البسيطة ذات الطابع الفلاحي إلى حياة أكثر تحضرا، إلا أن العامل الاقتصادي ليس الوحيد في تحضر المجتمعات، لأن هناك عوامل كثيرة تتحكم في ذلك، وقد سبق ذكرها.

2- الاتجاه البنائي الوظيفي:

تنظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسقا مكون من أجزاء معقدة فيما بينها فهي تعمل معا، وينظر علماء البنائية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسق ثابت نسبيا؛ وتتكون الأجزاء الأساسية في هذا النسق من النظم والمجالات الكبرى للحياة الاجتماعية، أو أنساق مجتمعية* فرعية جاءت للوفاء بالحاجات الانسانية الأساسية (جلبي 2013، ص19). وتؤكد هذه النظرية على أن المجتمع في ظل الظروف المثالية يميل إلى التوازن والاستقرار، حيث تنتظم عناصره المختلفة في نعومة ويسر من أجل تحقيق هذا الاستقرار، ويرى أنصار الوظيفية أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى تزعزع هذا التوازن والاستقرار الاجتماعي الذي ينتج عنه مشكلات اجتماعية ولأن أجزاء المجتمع تتميز بالترابط فإن أي تغير في جزء منها يستتبع بالضرورة تغيرا في الأجزاء الأخرى، وهذا التغير في حد ذاته لا يسبب مشكلات اجتماعية طالما أنه يحدث ببطء، ولكن عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع والمفاجئ، فإن المجتمع يفقد توازنه، لأن تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة وبالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي.

---

*: **نسق اجتماعي**: هو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم اتجاه بعضهم البعض، كما أنه يعتبر اطارا من المعايير أو القيم المشتركة، بالإضافة إلى أنه يشتمل على أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة. (عبد الرحمان عبد الله: النظرية في علم الاجتماع،ج02،دار المعرفة الجامعية، 2006، ص27)

قد تظهر المشـــكلات الاجتماعية عندما يفشـــل الأفراد في الامتثال لقيم المجتمع المتفق عليها، أي يخالفون ما يســـميه الوظيفيون بالإجماع القيمي.

يرى الوظيفيون أيضـــا أن المشـــكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الاحتياجات الوظيفية للمجتمع عندما تصاب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب، فعلى ســـبيل المثال فالنســـق التعليمي في المجتمع قد يخرج أفراد في احدى المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع، وبالتالي فإن هؤلاء الخرجين الذين لا يجدون وظيفة يصـــبحون مصدرا لمشكلة اجتماعية في المجتمع، وبالتالي فإن التعليم لعدد من الأفراد بما يزيد عن حاجة المجتمع يعد خللا وظيفيا في أداء النسق التعليمي لدوره في المجتمع. وبصـــفة عامة فإن النظرية الوظيفية ترى أن ظهور المشـــكلات الاجتماعيـة أمر حتمي في المجتمع، وبـالتـالي فـإن دور علم الاجتمـاع هو تحديد هذه المشـكلات وتفسـير سـبب ظهورها وتحديد النتائج المترتبة على وجودها.

فتحليل الوظائف التي يقوم بها أحد تكوينات المجتمع يتطلب منا أن نبين الدور الذي تلعبه في اســتمرار وجود المجتمع ودوام عافيته؛ من خلال النجاح في أداء الدور، و"المدرســـة الوظيفية تشـــدد على أهمية الاجماع الأخلاقي في الحفاظ على النظام والاســـتقرار في المجتمع، ويتجلى الاجماع الأخلاقي هذا عندما يشـترك أغلب الناس في المجتمع في القيم نفسـها، ويرى الوظيفيون أن النظـام والتوازن يمثلان الحـالـة الاعتيـاديـة للمجتمع" (غيدنز، بدون سنة، ص76)

وأهم فرضيات النظرية البنائية الوظيفية مايلي:

- شـبه علماء البنائية الوظيفية المجتمع بجسـم الكائن الحي؛ الذي يتكون من مجموعة من الأعضـاء التي تؤدي وظائف مختلفة تعتمد على بعضـها البعض، كذلك المجتمع يتكون من مجموعة من النظم المختلفة.
- لكل نظام من هذه النظم وظيفة هامة يؤديها تساعد على استمرار البناء.
- كل نظام يتكون من مجموعة من الجماعات ولكل جماعة هدف أو أهداف تسعى إلى تحقيقها.
- كل جماعة تتكون من مجموعة من المكانات والتوقعات من الأفراد عليهم القيام بها، ويكتسب الفرد هذه التوقعات من المجتمع المحيط به.
- هناك نوع من التضـامن والاعتماد المتبادل بين أجزاء البناء الاجتماعي؛ وأي خلـل في جزء ينعكس على الأجزاء الأخرى وظهور أي انحرافـات في المجتمع يعني وجود خلل في البناء الاجتماعي.
- الوظيفة أكثر عرضـة للتغير من أجزاء البناء ومعظم التغيرات التي تحدث في النظم تكون في وظائف النظام لا في بنائه.
- لا يمكن فهم الأسـرة ووظائفها بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى فهي تؤثر وتتأثر بهم على سـبيل المثال لا الحصـر الأسـرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاقتصـادي، لأنها تقوم بعملية الانجاب التي توفر القوى البشـرية اللازمة للمجتمع، فهي المسؤولة عن تدريب هؤلاء الأفراد وإعدادهم لدخول سـوق العمل، والأسرة تتكيف حسب احتياجات سوق العمل، فهي قد تنتقل من مكان إلى أخر حسب متطلبات سوق العمل.

كذلك نلاحظ أن النظام الاقتصـادي يؤثر على الأسـرة من خلال توفر فرص العمل؛ من خلال نظام الأجور السـائد فكلما كانت الأجور مرتفعة كلما ارتفع مسـتوى معيشـة الأفراد كذلك يسـاهم النظام الاقتصـادي في تحديد مكان العمل فقد تضـطر الأسـرة إلى الانتقال من مكان إلى أخر وفقا لظروف عمل رب الأسرة (الخطيب، ص92-93)

وبناءا على ما سـبق فالنظرية التي نعتمدها ونطبقها على الدراسـة الحالية هي النظرية البنائية الوظيفية الاجتماعية، علما بأن النظرية هي التي تحلل الدراسـة إلى موضـوعات فرعية يمكن ربط بعضها ببعض بإطار نظري واضح يعطي المجال للباحث استيعاب الموضوع وتحليله إلى عناصره الأولية وربطه بالواقع الذي ينشـأ فيه(إحسـان، 2008، ص241) إن النظرية البنائية الوظيفية يمكن أن تفهم وتحلل ظاهرة موضـوع الدراسـة عن طريق النظر إلى البنـاء الـداخلي لكـل من التغيرات الاجتمـاعيـة والمشـكلات الاجتماعية والنظر إلى البناء الخارجي الذي يؤثر في وجود فعاليات هؤلاء، إن العوامل البنيوية الداخلية التي دفعت إلى تغير خصـائص الوسـط الريفي وهذه العوامل الداخلية هي عوامل البناء الداخلي المؤثرة في تغير خصائص الوسط الريفي هي طبيعة البناء الأسري ودرجة تماسـكه التنشـئة الاجتماعية القيم الظروف الاقتصادية...والمشكلات الاجتماعية التي ارتبط ظهورها بتغير خصائص الوسط الريفي وأهمها تراجع أهمية الأسرة وكبار السن والقيم والعادات الريفية. أما العوامل البنائية الخارجية المحيطة بتغير خصائص الوسـط الريفي الاجتماعي، الاقتصـادي، الثقافية والفيزيقية كثيرة ومعقدة لعل

أهمها طبيعة وسائل الضبط الاجتماعي، والقيم الاجتماعية الجديدة وتأثيرها على التماسك الأسري والاجتماعي للوسط الريفي، وتفسير الوظيفيون للمشكلات الاجتماعية أنها نتيجة التوتر أو الخلل في النظام الاجتماعي الثقافي، وأهم أوجه الخلل في البناء العام والخلل في البناء القيمي والمعياري (العموش، 2009، ص60) الذي يتبع في الغالب كل أوجه التغير الاجتماعي إن كان تحضر أو تخلف.

3- الاتجاه الصراعي:

تمثل مدرسة الصراع الند أو الخصم للوظيفة، برغم أن كل منهما يتخذ النظرة البنيوية التحليلية للمجتمع، إلا أنهما يختلفان في أسلوب تحليل طبيعة وشكل هذا البناء، خاصة في الكيفية التي ينقسم فيها المجتمع أو يتماسك، وتنظر الصراعية إلى المجتمع على أنه مكون من طبقات مختلفة طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة عاملة والطبقة التي تملك هي التي تحكم وتفرض قيمها وأفكارها على الآخرين، والمجتمع في حالة صراع بين هاتين الطبقتين.

أما وجهة النظر الثانية لنظرية الصراع أن هذا التناقض أساسه اللامساواة في توزيع القوى، فينقسم المجتمع إلى من يملكون القوة والقدرة في التأثير في الأخرين من جهة والمحكومين الخاضعين؛ مما يجعل القوة ومصادرها والحصول عليها مجال الصراع الاجتماعي، وهي وجهة نظر تكمل الفكرة الأولى، فأساس وجهة النظر الأولى هو الموارد الاقتصادية ووجهة النظر الثانية القوة ووجهتي النظر لهاته النظرية تمثلان بعدين مهمين يؤدي الحصول عليهما في أي حالة الوصول إلى المكانات الاجتماعية العليا.

إن نظرية الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع، وبالتالي فإن الاضطهاد والظلم سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بل إن الصراع في رأي أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لإحداث التغير في المجتمع.

فالتحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلمات الآتية:

- يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.
- إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغيرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.
- إن قدرا معين من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع، لأنه يعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية. (الجوهري، السمري، 2011، ص 60)
- إن نظريات الصراع بصفة عامة ترفض المقولة الوظيفية القائلة بان الحالة الطبيعية للمجتمع هي الاستقرار وبدلا من ذلك تؤكد هذه النظرية أهمية الصراع في حياة المجتمع.
- إن ما قد يعد مشكلة اجتماعية من وجهة نظر الوظيفيين قد لا يعد كذلك بين أنصار الصراع، فعلى سبيل المثال وعلى عكس الوظيفيين

ينظر أنظار الصـــراع إلى ظاهرة اجتماعية مثل الطلاق على أنها أمر طبيعي باعتباره يمثل أحد الوســـائل المتاحة للتعامل مع النزاعات الزوجية، وإن كان هذا لا يعني إنكار الآثار الســـلبية للطلاق، أو أن الطلاق ليس مشـــكلة اجتماعية، إلا عندما ترى جماعة معينة أن مصالحها باتت مهددة لانتشار الطلاق في المجتمع، وهكذا فإن المشـــكلة الاجتماعية تظهر من وجهة نظر الاتجاه الصـــراعي عندما تعتقد جماعة أن مصـــالحها أصـــبحت مهددة ويتضـــمن الاتجاه الصـــراعي نمطين أســـاســـين من الصـــراع الاجتماعي هما صراع القيم والصراع الطبقي(السمري، 2016، ص70).

إلا أن المشـــكلة الاجتماعية الكبرى عند الصـــراعين هي النظام الرأسمالي وهو حسب وجهة نظرهم نظام اللامساواة الاجتماعية من حيث الأصـــل، أما المشـــكلات الاجتماعية الفرعية التي تتولد من اللاعدالة الاجتماعية التي هي المشـــكلة الكبرى التي تظهر في النظام الرأســـمالي من خلال اللامســـاواة والاســـتغلال وعلى هذا الأســـاس يمكننا أن نفســـر ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع إلى ســـببه الجوهري وهو عدم المســـاواة بين الأفراد في المجتمع الواحد.(العموش، العلايمات، ص67)

4- النظرية التطورية:

انتشـــرت في القرن التاســـع عشـــر، وكانت متوازية مع النظريات الحتمية وان كانت تســـتمد جذورها من الفلســـفات القديمة ولقد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد ســـلفاً عبر مراحل يمكن التعرف عليها ويتفق التطويريون على هذه القضية ولكنهم يختلفون في:

ثلاثة قضايا الاولى تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي والثانية حول العامل الرئيسي المحرك للتطور والثالثة تتصل بوجهة التطور.

4-1- النظريات الخطية:

توصف بأنها تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة، وتعتبر هذه الفكرة قديمة ظهرت في فلسفة الإغريق، وأعيد أحياؤها في عصر التنوير على يد العالم فيكو الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل اساسية في ضوء علاقة الانسان بقوى ما فوق الطبيعة وقويت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم.

سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:

1 – التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر وهكذا مال بعض التطويريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم الرعي ثم مرحلة الزراعة.

2– بدلا من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي، وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه، ومن الأمثلة على ذلك نظرية أوجست كونت في تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية، ونظرية ماركس في التحول من المجتمع المشاعي إلى الإقطاعي إلى الرأسمالي إلى الاشتراكي، ونظرية لويس

مورجان عن التحول من المجتمع البدائي إلى البربري، إلى الحضارة، ونظرية سبنسر في التحول من المجتمع العسكري إلى الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر.

وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل، فإن التطورية الخطية تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد. ويكمن الخلاف بين المفكرين التطوريين في عنصرين أساسيين: الأول يرتبط بعدد مراحل التطور، والثاني يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير. فأوجست كونت يرى أن الإنسانية تسير سيرا تلقائيا تقدميا والتقدم في نظره سير اجتماعي نحو هدف معين، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته،

ويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم والارتقاء المطرد، بأنها مرت بثلاث مراحل هي: الحياة الاجتماعية في العصور القديمة والحياة الاجتماعية في القرون الوسطى المسيحية، ثم التنظيم الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية. والتقدم الاجتماعي في نظره مظهر من مظاهر التطور العقلي وقوانينه مستمدة من قوانين تطور الفكر التي تصور انتقال التفكير الإنساني من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الفلسفية الميتافيزيقية، ثم المرحلة العلمية الوضعية، وهذا قانون ظاهر الخطأ ومن ثم فكل ما يقوم عليه من آراء وتصورات لا يعد صحيحاً بصورة قاطعة.

هنري مورجان في كتابه (المجتمع القديم) يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

ولقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية للتطور: المرحلة البدائية والمرحلة البربرية ومرحلة المدنية، كما قسم كلا من المرحلتين البدائية والبربرية إلى ثلاثة أقسام عليا ووسطى ودنيا:

1 – المرحلة الدنيا من المرحلة البدائية وهي تبدأ منذ نشأة الجذور الإنسانية وحتى بداية الفترة التالية.

2 – المرحلة الوسطى من البدائية وهي تبدأ من مرحلة صيد الأسماك للحصول على الغذاء ومعرفة استخدام النار حتى الفترة التالية.

3 – المرحلة العليا من البدائية وتبدأ من اختراع السهم والقوس وحتى المرحلة التالية.

4 – المرحلة الدنيا من البربرية وهي تبدأ من ابتكار صناعة الفخار إلى الفترة التالية.

5 – المرحلة الوسطى من البربرية وهي تبدأ منذ استئناس الحيوانات في نصف الكرة الشرقي، وفي الغرب منذ زراعة الذرة والنباتات بواسطة الري إلى المرحلة التالية.

6 – المرحلة العليا من البربرية وتبدأ منذ ابتكار عملية صهر الحديد الخام مع استخدام أدوات جديدة إلى المرحلة التالية.

7 – مرحلة المدنية وهي تبدأ منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة واستخدام الكتابة حتى وقتنا الحاضر.

ويؤكد مورجان ان كل مرحلة بدأت بابتكار تكنولوجي أساسي وعلى سبيل المثال فلقد اعتبر الفخار مميزا للحالة الدنيا من المرحلة البربرية وزراعة النباتات واستئناس الحيوانات مميزة للمرحلة الوسطى من المرحلة البربرية كما ان ابتكار الحروف الابجدية المنطوقة قد بشر بالمرحلة المدنية كما ان تنظيم المجتمع السياسي على اساس اقليمي كان اساس وضع الحدود حيث بدا المجتمع المدني. كما يؤكد مورجان ان كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الاسرة والدين والنظام السياسي وتنظيم الملكية.

2-4- النظريات الدائرية:

يبدا من نقطة معينة ويمر بعدة مراحل وينتهي مكان ما بدأ يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين: بعضها يفسر جانباً محدوداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً، وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ متناولاً جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية: ابن خلدون، وفيكو، وشبنجلر وتوينبي.

يرى ابن خلدون(مهم)أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدول أعماراً كالأشخاص سواء بسواء، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال، والجيل أربعون سنة، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة، وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي:

1 – مرحلة النشـــأة والتكوين: وهي مرحلة البداوة، ويقتصـــر الأفراد فيها على الضـــروري من المعيشـــة وتتميز هذة المرحلة بخشـــونة العيش وتوحش الأفراد وبسالتهم ووجود العصبيات. (1- 40)

2 – مرحلة النضج والاكتمال: وهي مرحلة الملك، وفيها يتحول المجتمع من البدواة إلى الحضـــارة ومن الشـــظف إلى الثروة والخصـــب ومن الاشـــتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وفيها يحدث تركيز الســـلطة في يد شـــخص او اسرة او امة واحدة بعد ان كانت عامة وشائعة. 41-80

3 – مرحلة الهرم والشـــيخوخة: وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضـــارة وفيها ينسـى الفرد عهد البداوة والخشـونة وتسـقط العصـبية ويبلغ الترف ذروتة وينســـون الحماية والمدافعة ويؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسـبق حالة من الضـعف والاسـتكانة وفسـاد الخلق وينتهي الامر بالمجتمع إلى الهرم. 81-120

3-4-نظرية المفكر الإيطالي فيكو الدائرية لتطور المجتمعات:

1 – المرحلة الدينية أو الإلهية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.

2 – المرحلة البطولية: وفيها يرجعون كل شيء إلى العظماء والأبطال.

3 – المرحلة الإنسانية: وفيها أصبحت الجماهير هي المحرك الحقيقي لكل شيء.

ويؤدي منطق نظريته إلى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيرا دائريا، فعندما تسـتقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة فإنها سـرعان ما تعود القهقرى إلى المرحلة الأولى ولكن بشـــكل مغاير وبصـــورة أكثر رقيا، أي أن آخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول ولكن بشـــكل أرقى، ولذلك أطلق على نظريته قانون النكوص.

كما اهتم أوزفالد شبنجلر الذي يعد من أشهر أصحاب النظرية الدائرية في كتابه (سقوط الغرب أو انهيار الغرب بالحضارات) وشبهها بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب ثم الرشد فالشيخوخة المحتومة.

ويمثل الفيلسوف المعاصر أرنولد توينبي أفضل معرفة لتلك النظريات الدائرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير (دراسة التاريخ) الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، ويؤكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى فيرى أن الاستجابات الناجحة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو.

إن توينبي حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية الأولى هي: حالة التوازن أو التكافؤ، والثانية هي: حالة الانتقال إلى حالة اللا توازن ثم أخيراً حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة.

وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية: ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

الثالثة: يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.

ويرى سوركين ان المجتمعات تتحرك جيئة وذهابا من نمط معين من الحضارة إلى اخر وتحتاج الكائنات الانسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير. ولكي نفهم ذبذبة التغير الاجتماعي يجب على دارسي علم الاجتماع ان يكونوا على المام تام بالنماذج المختلفة للمجتمع ويمدنا سوركين بثلاث أنواع للحضارات: - الحسية - التصورية - المثالية.

المحور الرابع حول:

معوقات التغير الاجتماعي:

تمهيد.

01- المعوقات الاجتماعية للتغير الاجتماعي.

02- المعوقات الثقافية والسيكولوجية للتغير الاجتماعي.

03- المعوقات الاقتصادية للتغير الاجتماعي.

04- المعوقات الإيكولوجية والسياسية للتغير الاجتماعي.

خلاصة.

تمهيد:

أوضحت العديد من الدراسات أن التغير الاجتماعي لا يسير على وتيرة واحدة في كل المجتمعات وأن هناك اختلاف نظرا إلى مدى تقبل عملية التغير الاجتماعي والبعض منها يظهر التغير على درجة واسعة وعميقة، وبعضها يظهر مقاومة شديدة له؛ مما يؤدي إلى ظهور ملامح التغير سطحية ويرجع هذا الاختلاف إلى وجود معوقات تحول دون ظهور التغير الاجتماعي بشكل واضح، وفي هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى أهم أنواع المعوقات التي تؤدي إلى ضيق وسطحية التغير الاجتماعي في المجتمعات.

وسوف نحاول في هذه المحاضرة إلى التطرق أهم معوقات التغير الاجتماعي بحيث تتضمن هذه المحاضرة المعوقات التالية:

- المعوقات الاجتماعية للتغير الاجتماعي.
- المعوقات الثقافية والسيكولوجية للتغير الاجتماعي.
- المعوقات الاقتصادية للتغير الاجتماعي.
- المعوقات الإيكولوجية والسياسية للتغير الاجتماعي.

التغير الاجتماعي

1- المعوقات الاجتماعية للتغير الاجتماعي:

توجد العديد من المعوقات الاجتماعية التي تعرقل عمليات التغير الاجتماعي الإيجابية، والتي تظهر بوضوح في المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة نتيجة المقاومة التي تمارس على مراحل التغير الاجتماعي من خلال التوجهات المحافظة للأفراد على القيم والمعايير والأفكار الاجتماعية التي خلفها السلف السابق وورثتها الأجيال المتلاحقة، وأهم هذه المعوقات الاجتماعية ما يلي:

1-1- الثقافة التقليدية:

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد (بن غضبان، 2012، صفحة 189)سواء أكان ماديا أم معنويا وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كانت المقاومة أشد واقوى وأعمق تأثيرا على الأفراد في المجتمع. (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صفحة 166)فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على اعتبار الأفكار المسيطرة على أذهان البعض والتي ترى أنه "ليس بالإمكان الإتيان بأفضل مما كان"، فهذه الأفكار تؤدي إلى تولد مقاومة تقف ضد كل ما هو جديد وقد بين "وليام أوجبرن" أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكية –ثبات- العادات والتقاليد كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بشكل عام، وتظهر المقاومة بشكل أكبر حينما يتعلق التغير بالقيم والمعتقدات والتقاليد وتسود مثل هذه الأفكار والمعتقدات الحالية عند

كبار السن الذين عاشوا أوضاعا مختلفة عن الأوضاع الجديدة، مما يؤدي إلى الجهل بمحتوى كل ما هو جديد والخوف من الخوض في غماره وقد قيل قديما "من جهل شيئا عاداه" وتسود هذه الأفكار في المجتمعات التقليدية والمحافظة أين لا يزال لكبار السن، المكانة المعنوية المرموقة لدى أفرد الأسرة الكبيرة والممتدة؛ التي تخضع لإمرة أكبر شخص سنا في العائلة؛ (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صفحة 166)لأنهم يخشون من تهديد التغير لمصالحهم، (بن غضبان، 2012، صفحة 189) وما يصاحبه من القضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات ومكانة اجتماعية (أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، 2008، صفحة 216) معنوية عند كل أفراد الأسرة أو العشيرة لتصل في بعض الحالات إلى القبيلة، على عكس الوضع في الأسرة النواة ففي دراسة عن العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر الأردنية قام بها الباحث "مجد الدين خيري" على عينة مؤلفة من (274) أسرة نواة تسكن في مختلف مناطق عمان السكنية توصل إلى أن صغر حجم الأسرة تؤدي إلى العمل على استمرار التقدم المهني وإلى اكتساب أنماط سلوكية جديدة تتماشى ومتطلبات الأنشطة الاجتماعية والمهنية لأفراد الأسرة النواة مما يسهل عليهم الحياة والتمتع بكل المميزات وكل ما هو جديد ومواكبة التطور التكنولوجي والمعرفي (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صفحة 168) فالعادات الجديدة غالبا ما يتم تبنيها من قبل الشرائح الاجتماعية الناشئة، وذلك لعدم وجود ترسبات للعادات القديمة، (معن،

2004، صفحة 213) عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لكبار السن الأكثر تمسكا بكل ما هو قديم ورث.

1-2- طبيعة البناء الطبقي:

يلعب البناء الطبقي في المجتمع دورا كبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي في النظام الصارم للطبقات الاجتماعية مما يعيق عملية التغير الاجتماعي لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة الانغلاق الطبقي فهذا النوع من الأنظمة يحد من درجة التغير، كما هو الحال في الهند وباكستان، أين النظام الطائفي يحدد نوع الهيمنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع، فنظام الطبقات في الهند مثلا يحدد نوع المهنة التي يجب أن يتبعها أفرادها، لأن لكل طبقة مهن معينة وتنتقل هذه المهن بفعل عامل الوراثة، وليس بموجب الكفاءة مما يترتب عليه تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها، وهذا النوع من التوريث يعوق تطور المهن واحتكارها، وبالتالي تمتد هذه الإعاقة إلى مستويات أعلى والمتمثلة في الحد من عملية الحراك الاجتماعي الذي يكاد يعم المجتمعات النامية ويزيد من حدة النظام الطبقي والطبقية الاجتماعية. (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صفحة 169)

1-3- عزلة المجتمع:

إن العزلة قد تكون مفروضة عليه كما هو الحال في البلدان الخاضعة للاستعمار، وكذلك لحالة الزنوج في أمريكا فهم يعيشون في مناطق منعزلة خاصة بهم تتميز بالفقر وتدني مستوى الخدمات والتي تعرف باسم "المناطق السوداء"، وهذه الأحياء التي تعتبر مثال حي عن التميز العنصري في أكبر دولة العالم الذي حال دون تغير الظروف

الاجتماعية لحياة السـود في هذه المناطق وجعل من هذه المناطق الأكثر تخلفا في العالم والأكثر عرضـة لمشـكلات الحياة؛ أي المتعلقة بمتطلبات الحياة.

كما يمكن أن تكون هذه العزلة ذاتية أي بمحض الإرادة أي عزلة يفرضـها المجتمع على نفسـه كنوع من الحماية والمحافظة على الأصـول السـلالية والقومية والدينية كما فعل اليهود بإقامتهم في أحياء خاصـة تعرف بأحياء اليهود وهي موجودة في جميع أنحاء العالم وخاصـة "في الدول العربية، كمصـر والمغرب، توس والجزائر... (اسـتيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صفحة 169)

1-4- المحافظة على القيم والخوف من التغير:

غالبا ما تقف الفئات المحافظة عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي حرصا على أوضاعها التقليدية وخوفا من ضياع حقوقها المكتسبة، كما وقف قريش في وجه الدعوة الإسلامية التي حاربت ظهور الإسلام خوفا على مركزها التجاري والاجتماعي البارز آنذاك، (معن، 2004، صـفحة 210) كما قاوم ملاك الأراضي الزراعية (الإقطاعيين) في النصف الأول من القرن التاسع عشر انتشار السكك الحديدية في أوروبا لأن ذلك في رأيهم يؤدي إلى نهب الريف من حيث الامتداد على طول الأراضي الزراعية وإتلافها.

وإلى جانب هذا الموقف المعارض للتغير الاجتماعي من الفئة المحافظة حفاظا على حقوقها المكتسـبة، فالخوف الحقيقي من قبول التغير ما يترتب عليه من تغيرات في مكونات البناء الاجتماعي وعناصـر الثقافة، (اسـتيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صـفحة 171)

فكل تغير اجتماعي يكون مصحوب بتغير في طبيعة البناء ووظائف المؤسسات الاجتماعية لأن المجتمع متغير.

1-5- تماسك الجماعة:

والذي يظهر بوضوح في المجتمعات الريفية التقليدية، لأن التمسك بهذه الفكرة المثالية ينعكس في إحساس الأفراد بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة وتفضيلاتهم العامة للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة في إنقاذ أي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صفحة 172)واستمرار هذا النوع من الأفكار هو الذي يحافظ على الخصائص البنائية والوظيفية للمجتمعات الريفية عبر فترات زمنية طويلة.

1-6- عدم التجانس في تركيب المجتمع:

إن اختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والمستوى التعليمي والمهني والمركز الاجتماعي والوضع الطبقي والديانة يؤدي إلى عدم تجانس المجتمع، وعدم تجانس المصالح أيضا بحيث أن أي تغير يحدث قد يلقى معارضة من البعض وموافقة البعض الآخر، وهذا عكس ما يحدث في المجتمع المتجانس، إذ يمكنه أن يسمح أو يرفض التغير في مختلف المجالات المرتبطة بحياة الأفراد الاجتماعية (استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي. : .، 2004، صفحة 172)لأن ما هو جديد يخدم مصالح الجميع أو يتعارض مع مصالح الجميع لذا فالتغير الاجتماعي يمكن أن يلقى أقل في المجتمع المتجانس في حالة تقبل ما هو جديد.

2- المعوقات الثقافية والسيكولوجية للتغير الاجتماعي:

2-1- المعوقات الثقافية للتغير الاجتماعي:

كل المجتمعات الإنسانية عرضة للتغير الاجتماعي، وأثناء عملية التغير يكون المجتمع عرضة لنوعين من القوى، منها من تعزز وتساهم في تسريع وتيرة التغير ومنها من تكون عرضة لذلك، وقد تسيطر قوى التغير على مدى زمني طويل وبالتالي يتعرض المجتمع لتحولات جذرية في طبيعته وفي بنائه الاجتماعي وثقافته، ونلاحظ بذلك تتابع نسبي للقوى التي تناصر التغير السريع ترتبط به، ومن هنا تنمو عناصر الثقافة في المجتمع مرة أخرى وتكيف نفسها في بناء منسجم بأحكام وتناسق وفي خلال هذه الدينامية الثنائية تظهر ملامح الميل إلى التغير المتوازن بين القوى القائمة.

ويقوم "هيرسكوفيتش" (1970) بتشخيص هذه الحالة، فيرى أن ثبات الثقافة وتغيرها يعدان نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل فمنها ما هو بيئي، ومنها ما هو تاريخي ومنها ما هو نفسي، ويطالب بأخذ هذه العناصر في الحسبان عندما يكون بصدد إجراء دراسات على العمليات الثقافية، وبناء على هذا التشخيص فإن "هيرسكوفيتش" يجعل من هذه العوامل الثلاثة متغيرا ت وسيطة تمارس تأثيرها على سير عملية التغير بالموازاة مع عوامل أخرى، فهذه العوامل الثلاثة لا تؤدي أثرها إلا بعون من غيرها. (استيتية، 2004، صفحة 184)

فالعوامل البيئية قد تقدم إمكانيات تفيد سكانها كما يمكن أن تصبح عديمة الجدوى، وفي حالة أخرى قد تصبح معيق أمام التيار التكنولوجي الطاغي، أو تضع العقبات لدرجة الحد من فاعلية التواصل

بين الشعوب، وبالتالي تحول دون وصول التيار والموجات اللازمة لتحقيق التغير، فالعزلة المكانية مثلا ليست وحدها عاملا معوقا للتغير وإنما هي عامل وسيط تساعده عوامل أخرى كقلة السكان وعقم وسائل التكنولوجيا، والمثال على ذلك مجتمعات القطب الشمالي والإسكيمو. (استيتية، 2004، صفحة 184)

أما العوامل التاريخية فتأثيرها يظهر عند محاولة الخروج من تأثير العوامل من البيئية.

أما العوامل النفسية فهي تتضمن ميكانيزمات تقبل الجديد واعتناقه أو ترفضه، ورفضه هي مبعث السلوك الإنساني ومظهر خاص لعملية التعلم، وسوف نتناول هذه المعوقات بالشرح لاحقا.

وعلى ذلك ينبغي النظر إلى العوامل التي تعيق عملية التغير الثقافي على أنها حواجز تنطوي بداخلها على مضمون ثقافي، وبالتالي فهي حواجز ثقافية مع مراعاة العوامل النفسية والاجتماعية المعيقة لعملية التغير وتتبلور العوامل الثقافية بالتحديد في عدة عناصر فرعية مثل:

- نوعية التراث وطبيعته.
- معايير التواضع السائدة بمثل طبيعة علاقة الرجل بالمرأة.
- خصائص نمط الحياة اليومية.
- تضارب السمات الثقافية.
- النتائج الغير متوقعة للتجديد.
- المعتقدات الشعبية، والقيم والاتجاهات والتقاليد.

والملاحظ على هذه العناصر أنها تمثل المقومات الأساسية لثقافة المجتمعات الإنسانية والتي تتغير وتختلف من مجتمع إلى آخر، وقد يكون التغير في إحدى هذه العناصر مقياس دقيق يمكننا أن نقيس عليه تغير المجتمع. (استيتية، 2004، الصفحات 184-189)

2-2- المعوقات السيكولوجية للتغير الاجتماعي :

لا يتوقف قبول الناس أو رفضهم لفرصة جديدة تعرضوا لها لمجرد أنها تتناسب مع نمط العلاقات الاجتماعية وبتوافر الإمكانيات المادية التي تخدم نجاح هذه الفرص، بل بتأثر قبول الناس أو لرفضهم لبعض الفروض بالعوامل النفسية، فكل فرد له تصوراته عن شيء جديد لم يتعامل معه من قبل، لأن ما كونه عنه يكون من وجهة نظره هو فقط فلكل مجتمع طريقة مختلفة لتصور الأشياء والسبب في ذلك يرجع إلى مايلي:

2-2-1- التباين التصوري والإدراكي بين الثقافات:

لأن ما يتصور شخص مختص عن شيء ما يراه مفيد، قد يراه شخص عادي أنه غير مفيد، وهذا نتيجة لجهل الأشخاص لأهمية هذه الأشياء وهذا التصور الخاطئ يعمل كعائق لعملية تقبل الجديد (معن، التغير الاجتماعي، 2004، صفحة 208)والاستفادة منه ومثال على ذلك نجد:

- فقدان الثقة في الأجهزة الحكومية وعدم تقبل مشاريعها التنموية الموجهة، فكل ما يأتي من طرف الحكومات يقابل بالتشكيك من قبل أفراد المجتمع ويرجع ذلك إلى خبرات سابقة في التعامل مع الحكومة خاصة

البوليسية، الضرائبية، لذلك يجب تفادي ما يمكن أن يعزز رفض الأفراد لهذه المشاريع.

- وضع أثمان رمزية لبعض المساعدات التي تقدم إلى الأفراد في القرى لأنهم يعتبرون الأشياء التي ليس لها مقابل مادي عديمة الفعالية.

- الاختلاف التخيلي للأدوار كأن يصعب أن تقنع ريفي اعتاد أن يعالج عند بعض الأشخاص المحليين أن يذهب إلى طبيب مختص فكل مجتمع تباين فيما يتوقعه الأفراد من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منه في مختلف المواقع، وذلك قد يؤدي إلى حدوث مشاكل في المواقف الثقافية المتداخلة نظرا لاختلاف التوقعات.(استيتية، 2004، صفحة 197)

- اختلاف وجهات النظر أثناء القيام بتنفيذ المشاريع التنموية المخططة بين القائمين على التنفيذ مشرفين ومنفذين وأعضاء مشاركين يصبح عائقا لتنفيذ خطط التغيير، والسبب في ذلك أحيانا يرجع لتنفيذ أغراض شخصية لبعض الأفراد بمجرد أن يحصلوا عليها يتوقف المشروع.

2-2-2- المشاكل الاتصالية:

تنجح مشاريع التغير عندما يشترك كل من الأخصائيين القائمين على هذه المشاريع وأفراد المجتمع في ثقافتهم ولغتهم لأن هذا الأخير يساهم في نجاح عملية الاتصال، لأن من أهم صعوبات الاتصال عدم تجانس الثقافة واللغة، لأن الأشخاص المشتركين في اللغة يستطيعون أن يتفهموا رموزها بسهولة أكثر من غيرهم، وهذا من أهم مشاكل الاتصال صعوبة اللغة والمشاكل الإيضاحية ومشاكل التعلم.

- **مشـاكل اللغة:** تظهر هذه المشـكلة بوضـوح في حالة اختلاف اللغة التي يسـتعملها كل من الأخصـائي واللغة التي يسـتعملوا أعضـاء المجتمع المرغوب تغييره أو عندما يكون كل واحد منهم ينتمي إلى ثقافة مختلفة.
- **مشـاكل إيضـاحية:** ترتبط هذه المشـاكل بالأمور المتعلقة بوسـائل الإيضـاح، فليس من السـهل في أغلب الأحوال أن يتبع ويفهم المقربون الوسائل الإيضاحية، فالإعلام والشرائح والملصقات والنشرات قد تشوش ذهن الأفراد الغير معتادين عليها، لذا يجب أن نربط بين خبرات الأفراد وثقافتهم وطبيعة الوسائل الإيضاحية المستعملة لكي تحقق الهدف المرجو من خلالها. (استيتية، 2004، صفحة 199)

3- المعوقات الاقتصادية للتغير الاجتماعي:

يمكن أن يكون للعوامل الاقتصـادية دورا كبيرا في مقاومة التغير وتختلف العوامل الاقتصادية باختلاف المجتمعات وبالتالي يكون الاختلاف أيضـا في درجة وسـرعة التغير الاجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المسـتمرة تؤدي إلى التغير السـريع كما هو حادث في المجتمعات الصـناعية المتقدمة، بالإضـافة إلى نشـاط حركة الاختراعات العلمية المسـتمرة من شـأنه أن يؤدي إلى سـرعة التغير، وهناك متغيرات عديدة متعلقة بالموارد الاقتصادية المتاحة والقدرة الشرائية للمواطنين وأهم هذه العوامل مايلي:

3-1- ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:

والتي تكون نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد والتي بدورها ترجع إلى عوامل فرعية تتداخل بين العناصـر الاجتماعية والثقافية للمجتمع كانخفاض المسـتوى التعليمي والمسـتوى الاجتماعي بوجه عام وعدم وجود الدافع للاختراع هذا من جهة والجهة الثانية نقص الإمكانيات الاقتصـادية

اللازمة لرفع المستوى التعليمي والعلمي للأفراد يحول دون تقدم الاختراعات، وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

2-3- التكلفة المالية:

ضف إلى ما سبق ذكره أنه في كثير من الأحيان يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك، أي أن توفر الرغبة لا يكفي مالم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء. كما يمكن أن يرتبط الموقف اتجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه، من ناحية عامة فكلما تحققت فائدة أعلى كان الإقبال أعم، وفي هذا السياق أشار "روجر" (Rogers) إلى أن قبول التجديد (التغير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز (10%) أما دون ذلك فلا يؤخذ بهذا التجديد ويرفض. (استيتية، 2004، صفحة 177)

إلا أن هذا الكلام لا ينطبق على ما جاء به "إبراهيم أبو لعد" الذي توصل إلى نتيجة مفادها أن الأخذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعي برغم الفائدة المالية، ففي الميدان الزراعي ذكر أن إحصائيا زراعيا في إحدى القرى المصرية أراد استحداث نوع من الزراعة (الذرة الهجين) وهو نوع من الحبوب المطورة جينيا من حيث الخصائص التجارية في المنطقة التي يعمل بها، ونجح بالفعل في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع، وقد زاد عدد من قاموا بزراعته، فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن (15%) ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي، وتبين السبب في ذلك إلى رفض النساء هذا النوع من الحبوب لأنه صعب في العجن؛ أي أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بعين بالاعتبار كعامل مؤثر في التغير وأن تحقيق الفائدة المالية ليس هو العامل الحاسم أو الوحيد في تبني

التجديد؛ أي أن العامل الاقتصـادي ليس هو العامل الأكثر تأثير في التغير الاجتماعي.

3-3- محدودية المصادر الاقتصادية:

إن نقص أو انعدام الموارد الاقتصـادية لدى المجتمعات من شـأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوفر بها الثروة المعدنية أو الطبيعية لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا فإن المجتمعات النامية والفقيرة لا تسـتطيع تلبية حاجات أفرادها فتنخفض فيها رؤوس الأموال، ويتراجع الاسـتثمار في حين أن المجتمعات المتقدمة ذات الموارد الاقتصـادية العالية تقوم فيها عمليات التغير بسـهولة ويسـر فالمصـادر الاقتصـادية في المجتمع تسـاعد في إنجاح خطط التنمية بينما الاقتصـاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام، فقد وصف "البرتيني" الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص:

- أنه اقتصاد تقليدي أي النشاط الاقتصادي السائد هو زراعي بوسائل إنتاج بدائية وإنتاجه لا يحقق حتى الاكتفاء الذاتي.
- يتصف الاقتصاد المدني فيه بضعف الإنتاج لا يكفي لسد حاجات المجتمع مما يدفع إلى الاستيراد، أي أنه اقتصاد تابع لا يحقق أهداف اقتصادية.
- يتميز باقتصـاد الشـركات المتعددة الجنسـيات التي تخدم مصـالحها الخاصـة بالدرجة الأولى، ولا تتماشـى في إنتاجها واقتصـاد البلد النامي بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب إلى الخارج ولا تساهم في التنمية الاقتصادية لبلدان المجتمعات النامية. (استيتية، 2004، صفحة 175)

4- المعوقات الإيكولوجية والسياسية للتغير الاجتماعي:

4-1- المعوقات الإيكولوجية:

لتحديد عمق تأثير هذه المعوقات على عملية التغير الاجتماعي لابد أن نعالج هذه القضـية في صـميم العلاقة بين مجموعة من العوامل التي

تؤثر وتعيق حركة التغير سواء كانت هذه العوامل مجتمعة أو كل عامل على حدا، وتكون هذه المعاجلة من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وعلاقة الإنسان بالإنسان. (الزغبي، 1991، صفحة 162) فأول مستوى لمعاجلة هذه القضية يتناول بالدرجة الأولى علاقة الإنسان بالبيئة، لأن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء أكان إيجابيا أم سلبيا، فالبيئة الاجتماعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات، فقد قامت الحضارات القديمة مثل: حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها حول المناطق الغنية خاصة حول ضفاف الأنهار، فكان ليسر الحياة وغناها الأثر الكبير في نشوء الحضارة دون غيرها. وعلى عكس ذلك فإن نقص الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير وبناء حضارة كبيرة، فعزلة المجتمعات نتيجة للظروف الطبيعية كإحاطتها بالصحراء أو وجودها بمنطقة جبلية وعرة المسالك من شانها أن تعيق إنتاج المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات، فالموقع الجغرافي يفرض على المجتمع العزلة؛ إذ يمكننا أن نقول عنها العزلة الطبيعية التي تعيق التغير الاجتماعي به. (استيتية، 2004، صفحة 180)

وتظهر هذه المعوقات عندما نتناول موضوع العلاقة بين الإنسان والبيئة، وعلاقة الإنسان بالإنسان لأن الإمكانيات الطبيعية المتاحة في المجتمع تلعب دورا كبيرا في إحداث التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي نشأت على ضفاف الأنهار والبحار كانت أكثر تطورا من المجتمعات التي لا تتوافر بها هذه الإمكانيات لأن هذه العناصر تلعب دورا كبيرا في حدوث الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى والتبادل الثقافي.

2-4- المعوقات السياسية:

لكل مجتمع أوضاعه السياسية التي تؤثر بدورها في عملية التغير الاجتماعي سواء بالإيجاب أو بالسلب وهي نوعين:

4-2-1- المعوقات السياسية الداخلية:

يمكننا تلخيصها في سياسة الدولة الداخلية وخططها واستراتيجياتها التنموية، لأن ضعف الأيديولوجية وعدم وضوحها ينعكس على المنهج التنموي للدولة لأن خطط التنمية تصاغ في إطار أيديولوجي سياسي والتنمية عملية سياسية بالدرجة الأولى في البناء والتطبيق والإشراف فحينما تكون غير واضحة فإنها لا تستطيع أن تلبي حاجات المجتمع، علما بأن هنالك بعض الدول النامية لم تأخذ بالتخطيط الاقتصادي كمبدأ الأمر الذي يؤدي إلى بطء التغير الاجتماعي.

وتبين المعوقات السياسية الداخلية تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع الواحد التي غالبا ما تقف حجر عثرة أمام التغير على اعتبار أن ذلك يحافظ على التوازن العام داخل المجتمع، وأي إصلاح أو تغيير يقابل بعدم الاستجابة والمعارضة لأن مصالحها قد تتضرر على عكس المجتمع المتجانس، لأن عملية التغير فيه تسير بسهولة ويسر لأن الفائدة سوف ترجع للكل، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤدي إلى تشتت جهود السلطة لإعادة الأمن والاستقرار وعدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، ويؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة الأدمغة الشيء الذي يحرم المجتمع من الاستفادة من هذه الأخيرة مما يفوت الفرصة في إحداث التغير والتنمية الاجتماعية. (استيتية، 2004، صفحة

182) وبذلك نعتبر المعوقات السياسية الداخلية تكون أكثر تأثيرا من حيث العمق في إعاقة التغير الاجتماعي.

4-2-2- المعوقات السياسية الخارجية:

وهي في الغالب تكون مفروضة على المجتمع من الخارج، ومن أهم هذه المعوقات السياسة الاستعمارية وما تفرضه من هيمنة على المستعمرات، (الزغبي، 1991، صفحة 164) وتحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في هذه الدول المستعمرة، فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها، والتي تكون مناهضة لمصالح الشعوب المستعمرة، بالإضافة إلى فرض ثقافتها وحضارتها التي تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملية التغير أو إلى تطبيق سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد مما يؤدي في النهاية إلى الحروب الداخلية والمنازعات وإعاقة التغير وإلى الثورات الشعبية التي تؤدي إلى استغلال الشعوب.

وفي الجهة المعاكسة نجد أن الدول المستعمرة أيضا تتعرض لتأخر عجلة التغير والتنمية الاجتماعية بها وذلك لأن الحروب الخارجية تستنزف أموالها ومواردها والتي يكون المجتمع بحاجة إليها لتلبية احتياجاته، كما يمكن أن تؤدي هذه الحروب إلى تدمير الثروة المادية والبشرية لهذه الدول المستعمرة؛ (استيتية، 2004، صفحة 183)لأنها تركز كل اهتمامها على الاحتفاظ بالمستعمرة دون العمل على التطوير والنهوض بمجتمعاتها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وفي نهاية هذه المرحلة الاستعمارية تجد هذه الدول نفسها متخلفة ومستنزفة ماديا وبشريا؛ مما يحول دون مواكبتها للركب الحضري المتسارع.

المحور الخامس حول:

أنماط التغير الاجتماعي

تمهيد.

01- الأنماط الثقافية للتغير الاجتماعي.

02- الأنماط الاجتماعية للتغير الاجتماعي.

خلاصة.

تمهيد:

يعتبر التغير الاجتماعي عن مجموعة من التحولات، التي تمس حياة المجتمعات البشرية؛ بفعل التقدم، والاتصال الثقافي، والحضاري فتصاحبها تغيرات في البنى، والأدوار الاجتماعية، ونمط العلاقات، فضلا عن تأثيره في القيم الاجتماعية، والعادات، والتقاليد المتوارثة عند البشر.

ولأنماط التغير الاجتماعي في المجتمعات أنماط وأشكال ثقافية والتي تتمثل في: (التطور، الانتشار، التثاقف)، وأنماط وأشكال اجتماعية والتي تتمثل في: (الثورة، التحديث، التصنيع، التحضر، التحول إلى البيروقراطية).

وسوف نحاول في هذه المحاضرة إلى التطرق أهم أنماط التغير الاجتماعي بحيث تتضمن هذه المحاضرة الأنماط التالية:

- الأنماط الثقافية للتغير الاجتماعي.
- الأنماط الاجتماعية للتغير الاجتماعي.

التغير الاجتماعي

1- الأنماط الثقافية للتغير الاجتماعي:

يعد التغير الاجتماعي ظاهرة عامة وسمة مميزة للمجتمعات الإنسانية. إذ أنه يعبر عن تحول بنائي يطرأ على المجتمع في تركيبه السكاني ونظمه ومؤسساته وظواهره الاجتماعية والعلاقات بين أفراده، فالتغيير الثقافي يشير إلى التغيرات التي تحدث في العناصر الثقافية المادية وغير المادية. كما نعلم أن الثقافة تشير إلى نظام القيم والمواقف والمعايير والأعراف والممارسات والسلوكيات من مجموعة من الناس، والتغيير الثقافي يمكن أن يكون مترابط بين التغيرات الثقافية والتغيرات الاجتماعية. والسبب هو أن البعض يعتبر التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي.

1-1- التطور:

التطور كأسلوب للتحديث أو التغيير السياسي يتضمن معنى السلمية والتدريجية والعمل من خلال المؤسسات القائمة، وهو تغير سلمي شرعي يتم على وفق القوانين والمؤسسات القائمة في المجتمع، وهو أيضا تغير تدريجي لا يتضمن تغيرات جذرية في وقت محدود من الزمن، بل تغييرات تحدث نتيجة تراكمات بطيئة لتغيرات جزئية تتم عبر مرحلة طويلة من الزمن، ومن هنا فإن الوقت هو عنصر هام في التمييز بين الأسلوب الثوري والأسلوب التطوري، فبينما يسعى الأول إلى اختصار عامل الوقت والإسراع بعملية التحديث فإن الثاني يترك للوقت فرصته الكاملة، والعلاقة بين الثورة والتطور هي علاقة جدلية، فالتطور هو سنة الحياة نراها في الطبيعة وفي الكون وفي العلاقات الاجتماعية والإنسانية ولكن عندما تنشأ أوضاع مؤسسات تتعارض مصالحها مع استمرار التطور تصبح الثورة ضرورة اجتماعية، على سبيل المثال عندما

تضـيق قنوات الاتصـال السـياسـي وتعجز عن نقل مطالب قوى جديدة في المجتمع أو عندما تفشل المؤسسات السياسية من أحزاب وبرلمان عن التعبير عن مصالح قوى اجتماعية صاعدة في مثل هذه الحالات تسد قنوات التطور ويصبح التغيير خارج أطر المؤسسات والقوانين، أي: من خلال الثورة(فاروق، 1979، ص10)

والتطور هو عملية انتقال من مرحلة ذات خصائص وصفات معينة إلى أخرى ذات خصائص وصفات مختلفة تعد أفضل من الأولى، ويتم هذا الانتقال بطريقة سلمية وتدريجية ويفترض أساسا حالة من حالات التوازن والاستقرار والتغير المنظم، ويعتمد مفهوم التوازن على افتراض أساسي هو أن الظاهرة السياسية موضع الدراسة تكون نظاما، أي: مجموعة من الأجزاء المتفاعلة، ويؤثر كل جزء في الأجزاء الأخرى، وإذا اختل أي جزء أو اختلت العلاقة بين الأجزاء الأخرى فإن النظام يعيد إصلاح نفسه ليعود إلى حالته الأولى أو ينتقل إلى نمط جديد مستقر، ويبدو الاستقرار في هذا الإطار شيئا مرغوبا، ولكن الاستقرار السياسي لا يعني غياب التغير المنظم، فالنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لها طبيعتها الخاصة ويفرض نمو هذه النظم على النظام السياسي أن يتغير طبقا لها، وان يحل محله نظام أقدر على التغير بوصفها للحفاظ على استمراريته وعمل النظام السياسي وطريقة الإجراءات والتنظيمات السياسية وشبه السياسية في المجتمع(ربيع، 1971، ص-ص3-17)

ورأى سميلر أن التطور الذي شهدته المجتمعات النامية تضمن أربع عمليات :في مجال التكنولوجية تنتقل المجتمعات النامية من استخدام الأساليب البسيطة والتقليدية إلى استخدام المعرفة العلمية. وفي مجال الصناعة تشهد المجتمعات النامية تحولا من استخدام طاقة الإنسان والحيوان إلى العمل الآلي. وفي الزراعة تنتقل المجتمعات النامية من زراعة

الاكتفاء الذاتي إلى إنتاج المحاصيل النقدية. وبالنسبة للتنظيمات الأيكولوجية تتحرك المجتمعات النامية من المزرعة والقرية إلى المراكز الحضرية.(Smelser; 1968; p 28)

1-2- الانتشار:

الانتشار والمعروف أيضا بالانتشار الثقافي، هو عملية اجتماعية تنتشر من خلالها عناصر الثقافة من مجتمع أو مجموعة اجتماعية إلى أخرى، مما يعني أنها في جوهرها عملية تغيير اجتماعي. إنها أيضا العملية التي يتم من خلالها إدخال الابتكارات في منظمة أو مجموعة اجتماعية تسمى أحيانا نشر الابتكارات. تشمل الأشياء التي تنتشر من خلال نشر الأفكار والقيم والمفاهيم والمعرفة والممارسات والسلوكيات والمواد والرموز.(ملحس، 2003، ص87) ويعتقد علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا أن الانتشار الثقافي هو الطريقة الأساسية التي طورت من خلالها المجتمعات الحديثة الثقافات التي لديهم اليوم. علاوة على ذلك، لاحظوا أن عملية الانتشار تختلف عن وجود عناصر من ثقافة أجنبية تُجبر على دخول مجتمع ما، كما حدث من خلال الاستعمار. (الخولي، 2011، ص74)

كان رواد الانثروبولوجيا هم رواد دراسة الانتشار الثقافي الذين سعوا لفهم كيف يمكن أن تتواجد العناصر الثقافية نفسها أو ما شابهها في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم قبل ظهور أدوات الاتصال بوقت طويل. طرح إدوارد تايلور، عالم الأنثروبولوجيا البريطاني الذي كتب خلال منتصف القرن التاسع عشر، نظرية الانتشار الثقافي كبديل لاستخدام نظرية التطور الثقافي لشرح أوجه التشابه الثقافي. بعد تيلور طور عالم الأنثروبولوجيا الألماني

الأمريكي فرانز بواس نظرية لنشـــر الثقافة لشـــرح كيفية عمل العملية بين المناطق القريبة من بعضـها البعض، من الناحية الجغرافية. حيث لاحظ هؤلاء العلماء أن الانتشـــار الثقافي يحدث عندما تتواصـــل المجتمعات التي لديها طرق مختلفة للحياة مع بعضـــها البعض، وعندما يتفاعلون أكثر فأكثر، يزداد معدل الانتشـــــار الثقـافي بينهم. (ملحس، 2003، ص 105) وتتجلى أهميـة عمليـة الانتشـار الثقافي في كونها أحد أهم أسـاليب انتشـار العلوم والأفكار والاختلاط، حيث كانت تتم عمليات الانتشـــار الثقافي قديما عن طريق الســـفر والهجرة والتنقل والغزو وغيرها من أسـاليب الاختلاط بحضـارات وثقافات مختلفة، مما سـاعد على تطوير ونقل العلوم والتأثر بالحضـارات المتطورة والاسـتفادة منها. وقد ســـاهمت نظرية ألفريد كروبر في تحديد أهم العوامل اللازمة لعملية الانـتشـــــار الـثـقـافـي والـتـي تـضـــمـن: (أحـمـد مـجـدي، (www.maktabtk.com/blog/post/137

- **توافر طرفين أو أكثر للتبادل الثقافي:**

حيث تتطلب عملية الانتشـــار بالطبع توافر طرفين أو أكثر لتناقل الأفكار والثقافات فيما بينهم.

- **توافر الفرصة للتبادل الثقافي:**

حيث وبالطبع يجب توافر الفرصـــة لحدوث عملية التبادل بين الأطراف والتي تتمثل في الهجرة من دولة إلى أخرى أو الســـفر أو الغزو أو ما يشـــابه من عمليات الانتقال من حضارة إلى أخرى.

- **توافر التوافق بين طرفين أو أكثر:**

حيث يجب توافر نوعا من التشـابه والتوافق أو الاسـتعداد للتبادل الثقافي بين الأطراف المتبادلة.

- **قرب المسافة بين الأطراف المتبادلة:**

حيث يعتبر عنصر المسافة هام وحيوي في عملية الانتشار الثقافي ففي الغالب تتأثر المجتمعات بمن حولها وبالمجتمعات الأخرى القريبة منها. (أحمد مجدي، www.maktabtk.com/blog/post/137)

1-3- التثاقف:

1-3-1-مفهوم التثاقف في اللغة:

إن الأصل اللاتيني لمفردة التثاقف (Acculturation)، مستمد من كلمة acculturer والتي تعني تمثل فريق بشري، كليا أو جزئيا، لفريق بشري آخر وتأقلمه مع ثقافة أجنبية متصل بها، أي بمعنى المثاقفة والانسلاخ الثقافي.

1-3-2-مفهوم التثاقف في الاصطلاح:

ينظر علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي إلى مصطلح التثاقف على أنه عملية دينامكية وعامل أساسي من عوامل صقل وتكوين الشخصية العصرية من خلال التفاعل والتواصل مع الآخر. أما بالنسبة لعلماء النفس الميداني والإكلينيكي فيركزون على الجانب السلبي لهذا المفهوم في صورة قلق التثاقف وأثره على مستوى الصحة النفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمع. (ملحس، 2003، ص255)

كما تعرفه منظومة اليونيسكو 1980 على أنه: عملية اكتساب وتحول، وبدون الحكم على ذلك في ميزان الربح والخسارة، في تكوين الشخصية الثقافية للفرد والجماعة نتيجة للاحتكاك مع ثقافة أجنبية.

كما يعرف التثاقف أيضا بأنه: مجموعة الظواهر الناتجة عن التفاعل المباشر المستمر بين مجموعتين من الأفراد ذوو ثقافات مختلفة

الشيء الذي يؤدي إلى حدوث تغيرات على الأنماط الثقافية البدائية لأحدى المجموعتين أو لكليهما.

1-3-3- أقسام التثاقف:

أولا- التثاقف المادي :

والذي يمس محتوى الشـــعور النفســـي ويقوم بتغيير، لكن طريقة التفكير سليمة، مثال ذلك المهاجرين البالغين الذين يحافظون على طريقة تفكيرهم على الرغم من اكتســـابهم لقيم ومعايير العمل والمجتمع للثقافة المستقبلية.

أولا- التثاقف العقلي:

يمس بطريقة لا شـــعورية طرق التفكير والإحســـاس، وهذا حال الأطفال المهاجرين الذين اكتســـبوا قيم ومعايير كلا الثقافتين في نفس الوقت، فنجدهم يعيشـــون ازدواجية ثقافية بحيث يســـتعملون القيم التقليدية في المنزل وفي المجتمع المحلي التقليدي، بينما يتمثلون بال بالقيم العصرية في المدرسة وحياتهم الاجتماعية. (ملحس، 2003، ص256)

2- الأنماط الاجتماعية للتغير الاجتماعي:

الأنماط الثقافية هي أنماط اجتماعية، وكل عملية تغيير تكون حســـب النمط الثقافي للمجتمع ولا تنجح عملية التغيير إلا إذا كان نمطها نفسه النمط الثقافي للمجتمع، فالتغير الاجتماعي هو تحول البنية المجتمعية وتبدلها عما كانت عليه ســـواء العلاقات والتفاعلات البشـــرية أو نظام القيم المجتمعية أو العادات والتقاليد أو غيرها من الأمور على كافة الأصـعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحدث هذه التغيرات على مدار فترة زمنية طويلة أو قصـيرة، فتعود على المجتمع بتبعات وعواقب عدة لأن أي تغير في أي منظومة يؤدي إلى التغير في كافة المنظومات الأخرى.

2-1- الثورة:

عرف جونســون التغير الثوري: "بأنه نمط خاص للتغير الاجتماعي لأنه يســتلزم إدخال العنف في العلاقات الاجتماعية ". ويمكن تحديد أبعاد التغير الثوري على النحو الآتي: تغير البنيـة الاجتمـاعيـة، وتغير القيم ومعتقـدات المجتمع، وتغير المؤســســات، وتغير في تكوين القيادة وأســاســها الطبقي، وتغير النظام القـانوني، واســتخـدام العنف في الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام. (الخولي، 2011، ص71)

ويكشــف هذا التحديد عن أبعاد التغير الثوري من نقطة هامة هي أن التغير الثوري لا يقتصر على التغير السـياسي، وإنما هو صـيغة تبدأ سـياسـية وتنتهي بـأن تكون اجتماعيـه فتحـدث تغيرات كميـة ونوعيـة في النظام الثقـافي والاجتماعي والاقتصـادي، إلا أن العنصـر المميز للتغير الثوري هو الاعتماد على العنف.

فالثورة في أحد تعريفاتها هي: "نشــاط إنســاني يقترن بمشــروع جماعي واجتماعي يسـتهدف تغيير الأوضـاع الاجتماعية القائمة تغييرا نوعيا ممتدا نحو المسـتقبل"(الطعان،1977،ص-ص82-83) والثورة بوصـفها مشـروعا جماعيا واجتماعيا يمثل محاولة من أجل تقديم فهم أعمق للثورة، وقد أكد ماركس على أهمية المشــروع بالنســبة للثورة من خلال تأكيده على أهمية الأيديولوجية الاشـتراكية بالنسـبة للثورة، والهدف النهائي الذي يقترن به المشـروع الثوري هو ليس إحداث نتائج ســيــاســيـة فحســب بل نتائج اجتماعية تتمثل في تغيير العلاقات الاجتماعية.(حسين عبد الحميد، 2008، ص 175)

2-2- التحديث:

التحديث Modernization هو اسـتبدال الأسـلوب التقني التقليدي وما يرتبط به من أنماط تتصل بحياة الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات وذلك بأســلوب أكثر حداثة ومعاصــرة، وعندما كان هذا التحول تغيرا ، فان التحول

المعاكس يكون تغيرا أيضـــا؛ ولكنه بالطبع ليس تحديثا وبالنظر إلى التحديث كنوع من التقليد أو التبعية للغرب فإن هذا المفـــهوم (التحديث) يكون مقبولا لدى بعض الناس في بعض المجتمعات ومرفوضـــا لدى البعض الآخر على أنه ينطوي على نوع من الابتداع أو البدعة، بينما قبول التغير أو رفضه يعتمد على ما يتضمنه هذا التغير ، فهو لا يرفض ولا يقبل كمفهوم فقط.(الخولي، 1985).

فالتحديث هو الأخذ بالأســباب المؤدية الى تغير المجتمع الى حالة أفضـل مما كان عليه عن طريق الوســائل التكنولوجية الحديثة. لذا فهو عملية تغيير مخططة، ترتقي بـالإنتـاج وتحســينـه اعتمـادا على العلم الحـديـث المبني على الواقعية. ويرتبط التحديث (بمفهوم التغريب) أو بدول الغرب كونها مجتمعات تمتاز بســرعة التغير، وتقبل الأفكار الجديدة واســتخدام التقنية والعلمانية الفكرية والديموقراطية ومبدأ الربحية. أي أنه يشــير الى محاولة القضــاء على جوانـب التخلف عن طريق إحـداث تغييرات جوهريـة هـامـة في الجوانـب الاجتماعية والاقتصــادية والثقافية في المجتمع من خلال ما توصــل اليه العلم الحديث. (الدقس، 1996، ص 179)

2-2-1- خصائص التحديث (المجتمعات الحديثة):

أولا- الحركية:

تعني ســهولة تنقل الأشــخاص والمعلومات والأحوال في المجتمع مع الســرعة في ذلك دون حواجز تذكر، وهذه ســمة المجتمعات الحديثة التي يتغير فيها البناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية.

ثانيا- التمايز:

ويعني التباين بين أفراد المجتمع نتيجة لتقســيم العمل، واختلاف مؤهلاتهم وكفاءتهم، حيث يرتبط العمل بالمؤهل. وهذا لا يعني أن البلدان

النامية تخلو تماما من التمايز، بل أنه موجود ويقوم في كثير منه على الانتماءات العائلية والطائفية والعرقية. (العمر، 2004، ص60)

ثالثا-العقلانية:

وتختلف معنيها باختلاف تخصصات العلماء في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع، لكن يمكن القول بانها تعني: التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق، والابتعاد عن الخرافات والأوهام، من اجل الوصول الى الأهداف المقررة.

رابعا-التصنيع:

وهو منهج وعملية سياسية تتبنى التصنيع كوسيلة للتنمية ويتضمن التحول من النشاط الزراعي التقليدي الى النشاط الصناعي وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها التنمية، بحيث يزيد الإنتاج على الاستهلاك.(الخولي، 2011، ص 85)

2-3- التصنيع:

يعرف التصنيع على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها إنتاج السلع من المواد الأولية بشكل يلبي احتياجات الإنسان إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وعملية التصنيع هي من العمليات الأساسية لنهضة المجتمعات ونموها خاصة على الصعيد الاقتصادي، الأمر الذي دفع بالإنسان إلى تطويرها سعيا منه إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة حجمِ الفوائد المتأتية منها. (الخولي، 2011، ص 91)

فعملية التصنيع هي خطوات العمل والإجراءات التي ينطوي عليها تحويل المدخلات إلى مخرجات. يمكن أن تكون المدخلات مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو مكونات. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون المخرجات

عبارة عن سلع منتهية أو نصف منتهية. قد تختلف العملية بين العناصر وربما تشمل القولبة والتشغيل الآلي والربط والتشكيل.

4- التحضر:

يعرف جيرالد بريز التحضر على أنه: "عملية تغيير كمي وكيفي معا تؤدي إلى تحولات كثيرة في خصائص وسمات ووظائف المجتمعات المحلية (المدن، البلدان) كما يرى أن فهم تلك العملية يستدعي ضرورة عقد المقارنات المختلفة في الدول أو بين المراكز الحضرية المختلفة في البلد الواحد". (الضبع، 2003، ص 13)

حيث يتميز تعريف جيرالد بريز للتحضر بالعمومية وعدم التحديد وذلك عند محاولته تبيان طبيعة عملية التحضر، لكنه في هذا التعريف استطاع جيرالد بريز أن يظهر المنهج المناسب لدراسة التحضر.

كما عرف التحضر أيضا بأنه: عملية معقدة وهو تركز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة، من حيث الشكل والحجم أو نتيجة تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية على بيئة تصنف حضر، مما يؤدي إلى انتشار قيم وسلوك ونظم ومؤسسات حضرية. (بوودن، 2004، ص 5)

ومن ناحية أخرى، فقد عرف التحضر على أنه: العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف، وذلك من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بها، تلك التغيرات التي تحدث على طبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن. (قباري، 1985، ص83)

ومنه فإن معظم هذه التعاريف، تتفق على أن التحضر عبارة عن عملية خاصة بسكان المدينة أو بسكان الريف الذين هاجرو إلى المدينة وبذلك تتغير

سلوكهم وقيمهم وحتى مظهرهم. أما بالنسبة للتعريف الماركسي للتحضر، فيرى أن التحضر في الدول النامية مر بثلاثة مراحل:

- كان فائض الإنتاج في الفترة الاستعمارية ينتقل عن طريق شركات أجنبية ويتم بيعه في الدول الأم، وكانت هناك سياسات معادية للصناعات المحلية وتفضيلها للصناعات الاستعمارية.
- في فترة الاستقلال السياسي، عادة ما يخضع فائض الإنتاج لميزان تجاري غير متكافئ، يتم من خلاله أخذ الفائض وسيطرت الشركات الأجنبية على الأسعار والصادرات والواردات.
- في هذه المرحلة تتم السيطرة الاقتصادية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات على نطاق واسع في كلا القطاعين الصناعي والزراعي لذا بقيت مشكلات أغلب الدول النامية متمثلة في تخلفها الاقتصادي رغم نيلها للإستقلالها السياسي وكذلك بالنسبة لقطاعها الحضري؛ فمن المنظور الماركسي، هي عبارة عن العلاقة بين الطبقات وسياساتهم الطبقية في الوسط الحضري.

مظاهر التحضر:

- الانتقال من حياة الريف إلى حياة المدينة، أي الحياة الحضرية وتتغير طبقا لذلك المهنة ومستوى المعيشة.
- تبني الشخص القادم إلى المدينة أسلوب الحياة الحضرية. (لوجلي، 2002، ص 30)

ومما سبق نلاحظ وجود اختلاف وتباين كبير في إعطاء تعريف لمفهوم التحضر على أنه عملية تغيير اجتماعي يحدث عندما يترك الأفراد القرية مكان

للإقامة والزراعة كمهنة، فيحدث عن ذلك تغيير في أسلوب حياتهم ومعيشتهم، فيكتسبون طرق جديدة ملائمة للحياة الحضرية.

5- التحول إلى البيروقراطية:

البيروقراطية هي البنى والهياكل التي يقوم عليها تنظيم السلطات الإدارية وتوزيعها، وتحديد الصلاحيات وتسمية المسؤولين وترابيتهم، في أي إطار منظم وفق القوانين ويخضع لسلطة معينة. ويشيع استخدامها في وصف هياكل الإدارة الرسمية التابعة للحكومة في بلد ما وقوانينها ونظمها وموظفيها.

حيث نجد في كلمة بيروقراطية الجذر اللغوي الفرنسي (bureau) وتعني المكتب، واللاتيني (kratos)، وتعني السلطة. مما يحيل إلى ارتباطها الوثيق بالسلطة مع ما يترتب عليها من قوانين فوقية، ومن غياب لمفهوم الانتخاب كأداة من أدوات إسناد الصلاحيات الذي يتم غالبا بالتعيين أو التسمية. (الخولي، 2011، ص 102)

وشاع مفهوم البيروقراطية بفضل عالم الاجتماع ماكس فيبر (1864-1920)، وأطلقه في البداية على كل أشكال التنظيم الهيكلي الفوقي الخاضع لسلطة مركزية عليا لها كامل الصلاحيات، في حين لا تتمتع المستويات الدنيا من الهرم البيروقراطي بأي صلاحيات إلا عن طريق التفويض، وليس لها أن تناقش التعليمات والأوامر الصادرة عن قمة الهرم.

يحمل لفظ البيروقراطية لبعض الناس دلالة سلبية فهي تتضمن صور تتعلق بالمكاتب والروتين الحكومي وما لا نهاية له من ملئ التقارير والاجتماعات، وبالنسبة لعلماء الاجتماع يعني ببساطة التسلسل في البناء الاجتماعي من أجل إدارة التنظيمات الكبيرة عقليا بشكل كافي وتأثير الشخصية في أي منظمة عامة أو خاصة تحتاج العقلانية في اتخاذ القرار والكفاءة في العمل ومحاولة الوصول إلى الأهداف العامة.

المحور السادس حول:

مجالات التغير الاجتماعي:

تمهيد.

01- الأسرة.

02- السكان.

03- التعليم.

04- الاقتصاد.

خلاصة.

تمهيد:

إن الاهتمام بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات موضـــوع قديم قدم التفكير الاجتماعي، فقد تناول فلاســـفة إن الاهتمام بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات موضـــوع قديم قدم التفكير الاجتماعي، فقد تناول فلاســـفة إن الاهتمام بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات موضـــوع قديم قدم التفكير الاجتماعي.

وســـوف نحاول في هذه المحاضـــرة إلى التطرق أهم مجالات التغير الاجتماعي بحيث تتضمن هذه المحاضرة الأنماط التالية:

- الأسرة.
- التعليم.
- السكان.
- الاقتصاد.

التغير الاجتماعي

1- الأسرة:

1-1- مفهوم الأسرة:

هي الدرع الحصـــينة، وأهل الرجل وعشـــيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر. (القصير، 1999، ص 33)

فالأسرة بمعناها اللغوي تعني الأسر والقيد، تأصل الأسرة هو التقيد برباط، ثم تطور معناها ليشـــمل القيد برباط أو دون رباط، وقد يكون القيد أمرا قصـــريا لا مجال للخلاص منه، وقد يكون اختياريا ينشـــده الإنسـان ويسـعى إليه، ولعل معنى الأسـرة اشـتق من المعنى الاختياري؛ إذن فمعنى الأسرة في اللغة لا يخرج عن معنى الأسر والقيد.

وتعرف الأسـرة في القامـــوس الاجتماعي على أنها: "تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى بحيث يشـــعر الأفراد البالغين فيها بمســـؤوليتهم نحو الأطفال ســـواء كان هؤلاء الأطفال أبنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني".(الخطيب، 2002، ص358) كما عرفت الأسرة أيضا على: " أنها جماعة من الأشخاص تربطهم رابطة الزواج، الدم أو التبني، ويتفاعلون معا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأم والأب والأبناء ويشـــكلون جميعا وحدة اجتماعي" (مذكور، 1975، ص 38)

فالأســـرة هي المؤســـســـة الأولى التي ينشـــأ فيها الطفل، فهي تقوم بوظيفتها المتمثلة في نقل ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وقيم ومهارات

إلى الجيل الجديد، إذ تعتبر هذه الوظيفة من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الأسـرة، إلا أنها لا يمكن أن نعتبر هذا التعريف شـامل، لأنه ركز على وظيفة واحدة محددة ألا وهي التنشئة الاجتماعية في حين نجد أن للأسرة وظائف أخرى بالغة الأهمية وسنقوم بتقديمها في النقاط القادمة. (الخولي، 2011، ص-ص 209-210)

2-1- وظائف الأسرة المتغيرة:

إن الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل فهي تمثل العامل الأول المؤثر في صنع سلوك الطفل بصبغة اجتماعية ومن ثم تبدو أكثر جماعات التنشئة أهمية وكفتها أكثر ترجيحا عن المؤسسات الأخرى، لما تتركه في شخصية الطفل من آثار ايجابية أو سلبية فلا يمكن أن تحل أي مؤسسة أخرى محل الأسرة في المراحل المبكرة من عمر الأبناء، فهي التي تبدأ بتعليم الطفل اللغة وتهيئته لاكتساب الخبرات المتخلفة ليصبح فردا يخدم نفسه أولا ومجتمعه ثانيا.

ويلاحظ أن تطور وظائف الأسرة من العصر القديم إلى العصر الحديث قد تطورت من الاتساع والكبر إلى الضيق والصغر، حيث نجد أن الأسرة تقوم بمجموعة من الوظائف الجوهرية تتداخل وتتفاعل مع بنية المجتمع، وبما أن الأسرة خاضعة لمنطق التغير عبر الزمان والمكان ومن حيث الكم والكيف أدى إلى تغير وظائفها فلم تعد الأسرة الحديثة تقوم بنفس الوظائف وبنفس الكيفية التي كانت الأسرة في القديم تقوم بها، إلا أن التطورات الاجتماعية الحاصلة على مستوى

المجتمع،"نتيجة لزيادة التخصص وتعقد المجتمع الحديث والنمو المستمر في التنظيمات البيروقراطية واثبات أنها أكفأ من غيرها من التنظيمات في تحقيق الأهداف المجتمعية. (القصير، 1999، ص 67)

وتصنيف وظائف الأسرة إلى أربعة وظائف رئيسي وهي:

- **الوظائف البيولوجية:**

تقلصت وظائف الأسرة من وحدة اقتصادية تنتج للمجتمع كل ما يحتاجه وكانت هيئة سياسية وإدارية وتشريعية ودفاعية، وتتلخص وظيفة الأسرة البيولوجية في الإنجاب وما يسبقه من علاقات جنسية ضرورية لاستمرار الكائن الإنساني.

- **الوظيفة النفسية:**

كما يحتاج الإنسان للغذاء لينمو ويكبر فهو يحتاج إلى إشباع حاجاته النفسية، كالحاجة إلى الحب والأمن والتقدير، وهذا لا يمكن أن يوفره إلا الأسرة، حيث أنها المكان الأول الذي يجد فيه الفرد الحنان والدفء العاطفي.

- **الوظيفة الاجتماعية:**

وتتجلى هذه الوظيفة في تنشئة الأبناء، التي يبدو تأثيرها في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، على وجه الخصوص، ففي هذه السنوات يتم تطبيع الطفل اجتماعيا وتعويده على مختلف النظم الاجتماعية(التغذية الإخراج، الحياء والتربية الحسنة والاستقلالية) ، كما تتضمن إعطاء الدور والمكانة المناسبة للطفل، وتعريفه بذاته وتنمية مفهومه لنفسه وبناء ضميره وتعليمه المعايير الاجتماعية ليعرف حقوقه وواجباته التي تساعده على الصحة النفسية والتكيف ووسطه الاجتماعي.

o الوظيفة الاقتصادية:

تعرضت هذه الوظيفة على تطور كبير بوصفها وظيفة أسرية، ولعل من أبرزها خاصـــة في المجتمعات البدوية والقروية لم تعد مكتفية بذاتها اقتصـــاديا، وهجر أفرادها إلى المناطق الحضـــرية (المدن) بحثا عن حياة أفضـــل وفرصـــة العمل، واقتصـــر نشـــاط القرى على أنواع محدودة من النشاط على تربية الدواجن، صناعة الألبان والخبز، أما الأسرة الحضرية فإن وظيفتها في الإنتاج تتحدد بطبيعة الحياة الحضـــرية في صـــنع الطعام وغســـل الملابس وحياكتها في بعض الأوقـات، فهي تســتهلك أكثر من كونها منتجة.

3-1- بناء الأسرة المتغيرة:

هناك الكثير من علماء الاجتماع الذين يرون التغير الذي يتعرض له المجتمع كان له أثر واضـح في بناء الأســرة التي تمثل وحدة في بناء المجتمع فقد أصبحت الأسرة الصغيرة التي تنحصر التزاماتها في الزوجين وأولادهم

كما أضـحت هذه الأســرة تحدد علاقاتها بكل من أســرتي الزوج والزوجة.(الخولي، 2011، ص216) وقد كان للتغيرات الاجتماعية الكبرى في المجتمع تأثيرات واضحة وجلية في اختيار شـريك الحياة والتي يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:

- ارتفاع سن الزواج.
- التأكيد على الحب والتفاهم كأساس للزواج.
- الحرية المطلقة تقريبا في اختيار شريك الحياة.
- تفضل الشباب بالزواج من الموظفة.

2- السكان:

2-1- مفهوم السكان:

عند التكلم عن هذا المصطلح في سياقات مثل علم الاجتماع، يشير مصطلح السكان إلى مجموعة الأشخاص الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة والذين يتم حساب عددهم بناء على طلب تقييم إحصائي. من ناحية أخرى، من الناحية البيولوجية، سيكون السكان مجموعة الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الأنواع ويعيشون في نفس المنطقة الجغرافية.

وعلى الرغم من أن الاستخدام الأكثر شيوعا لمصطلح السكان هو بالطبع الذي يقول أن السكان هم مجموعة الأشخاص الذين يعيشون على كوكب الأرض أو أي تقسيم له.

وعندما يتعلق الأمر بالسكان الذين يتكونون حصريا من البشر فإن الديموغرافيا ستكون الانضباط المسؤول عن دراستهم الإحصائية، بشكل عام، هذا النوع من الدراسة محكوم بقوانين الاحتمال وقد لا تكون الاستنتاجات عامة وقابلة للتطبيق على الجميع الأفراد.

2-2- مفهوم توزيع السكان:

يقصد بتوزيع السكانPopulation Distribution هو شكل انتشار السكان على الأرض. حيث يتوزع سكان العالم البالغ عددهم7.5 مليار نسمة عام2017 على سطح اليابس الذي تبلغ مساحته 134مليون مترا مربعا.

ويتباين توزيعهم من قارة إلى لأخرى بل وفى داخل القارة الواحدة حيث تتميز بعض المناطق بتركز سكاني شديد والبعض الأخر بندرة سكانية واضحة. (الخولي، 2011، ص222)

ويعد توزيع السكان على سطح الأرض توزيعا غير متجانس سواء في التوزيع العددي المطلق أو في نسبته أو كثافته.

3-2- طرق توزيع السكان:

أبسط الطرق الكارتوجرافية وأفضلها لتوزيع السكان هي استخدام خرائط النقطة (نوع من الخرائط الكمية، يكون فيها للنقطة مدلول كمي أي كل نقطة= .... نسمة)، حيث يمكن وضع النقط في المناطق المأهولة بالسكان وهذا ما يميزها عن الرموز الكارتوجرافية الأخرى.

كما يمكن استخدام الدوائر البيانية النسبية المقسمة وغير المقسمة مع النقط لبيان التفاوت في أحجام سكان المدن مثلا، ويستخدم ذلك للمقارنة بين المدن بعضها البعض.

3- التعليم:

3-1- مفهوم التعليم:

التعليم هو عملية يتم فيها بذل الجهد من قِبَل المعلم ليتفاعل مع طلابه ويقدم علما مثمرا وفعالا من خلال تفاعل مباشر بينه وبين الطلاب وقد يحدث التعليم داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، وهو عملية شاملة؛ فيشتمل على المهارات، والمعارف، والخبرات، كالسباحة، وقيادة السيارة، والحساب، والكيمياء، والشجاعة، والأخلاق، وما إلى ذلك، كما يطلق مصطلح التعليم على كل عملية تتضمن تعليم الأفراد سواء كان ذلك بطريقة مقصودة أو غير مقصودة؛ حيث إنّه من الممكن أن يكون مخطط له بشكل مسبق، أو أنه حدث في التو واللحظة دون تخطيط

مســبق؛ كأن يتعلم الفرد أمورا جديدا من خلال متابعته لفيلم معين على التلفاز. (الخولي، 2011، ص 239)

2-3- عناصر التعليم:

- المعلم وما يتعلق به من المســتوى الذي يؤهله إلى التعليم، والخلفية الثقافية والاجتماعية التي يمتلكها، ومهاراته وكفاءاته الأدائية .
- الطالب وما يتعلق به من دوافع وميول واتجاهات .
- البيئة التعليمية وعناصــرها، ومســتوى تنظيمها، بالإضــافة إلى مصادر التعليم المتوافرة فيها .
- المادة الدراسية، ونوعيتها، وطريقة تنظيمها.

3-3- وظائف التعليم:

يقوم التعليم بوظيفة حيوية وهامة جدا من أجل اســتمرار المجتمع نتيجـة المحـافظـة على بعض المعتقـدات التي لا يمكن توريثهـا، غير أنهـا تكتســب عن طريق التعليم الذي يســاعد في بناء شـخصـية الفرد، بحيث تتلاءم وتتوافق مع الثقافة السائدة في بيئته.

غير أنه يجب أن نضـع في الحسـبان عند دراسـة وظائف التعليم أنها تختلف من مجتمع لأخر فقد تكون بدائية أو نامية أو صــناعية فهذا الاختلاف يختلف تبعا لظروف وتاريخ المجتمع في حد ذاته.

وعليه فقد أصــبح النســق التعليمي يتغير بصـفة مســتمرة ليجاري الأحداث في المجتمع، حيث أصــبح البحث العلمي وظيفة متزايدة الأهمية للتعليم العالي وأصــبح التغير الثقافي هو القاعدة وليس الثبات.(الخولي، 2011، ص-ص 241-242)

4-3- التعليم والتكامل الاجتماعي:

يرتبط التعليم بالتكامل الاجتماعي من خلال توجيه المناهج والمقررات المدرسية لتشكيل الشخصيات الاجتماعية بصورة تتلائم مع متطلبات البناء الاجتماعي.

وبهذا المعنى تكون أهداف التعليم مقررة من قبل، ويمكن القول هنا بأن المدرسة تقوم بوظيفتين:

التنشئة الاجتماعية والاختيار، حيث أصبح النسق الاختيار للتعليم يرتكز على تكافؤ الفرص ونبذ الطبقة في التعليم، وهذا يؤكد أهمية الاختيار في تنشئة الفرد، بحيث يؤكد العلماء على الأهمية المتزايدة لعمليات الاختيار وارتفاع مستويات التعليم في كل جيل جديد.(الخولي، 2011، ص 245)

4- الاقتصاد:

4-1- مفهوم الاقتصاد:

4-1-1-تعريف الاقتصاد في اللغة:

اشتقت كلمة (اقتصاد) من كلمة إغريقية قديمة تعني (تدبير شئون المنزل) إذ يقوم الأفراد القادرين في المنزل بجلب المنافع الاقتصادية والقيام بخدمات، وفي النهاية يتمتع جميع أفراد المنزل بما هو متاح لهم من منفعة.

4-1-2-تعريف الاقتصاد في الاصطلاح:

يعرف الاقتصاد في الاصطلاح على أنه ذلك العلم الذي يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده؛ لتحقيق أكبر قدر من إشباع هذه الحاجات بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

كما يعرف الاقتصاد على أنه علم يختص بتطبيق نوع من أنواع الدراسات لمعرفة سلوك الفرد والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمجالات

الاستهلاكية والإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المختلفة. ويعرف الاقتصاد أيضا على أنه العلم الذي يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته. (الخولي، 2011، ص249)

4-2- عناصر الاقتصاد:

4-2-1- الإنتاج:

هو صناعة وتقديم منفعة أو زيادة وتحسين منفعة موجودة؛ أي إضافة منتج جديد أو تحسين واحد قديم بإضافة بعض الميزات. وكل عملية ينتج عنها تلبية احتياجات الأفراد في المجتمع بشكل أو بآخر تندرج تحت بند الإنتاج. وفي الغالب تعتمد عملية الإنتاج على استخدام رؤوس الموال والطاقات العمالية والخبرات، لإتمام إنتاج منفعة معينة. ويقدر إنتاج كل دولة من دول العالم بحسب طريقتها في الاستفادة من موادها الأولية ومواردها سواء اليد العاملة والخبيرة أو الموارد الطبيعية أو غير ذلك. (الخولي، 2011، ص 249)

4-2-2- التوزيع:

ويعنى التوزيع بتقسيم الدخل بين الأفراد المساهمين في الإنتاج

4-2-2- التبادل:

ظهر هذا العنصر في علم الاقتصاد نتيجة غياب الاكتفاء الذاتي عند الأفراد، مما أدى إلى الحاجة إلى عملية تبادل ومقايضة للسلع.

4-2-3- الاستهلاك:

يتمثل في استخدام المنتجات من قبل الأفراد ذوي الحاجة المباشرة لها، لإشباع حاجاتهم وتحقيق الاكتفاء. ويعد الطلب على المنتجات مرتبطا ارتباطا وثيقا ومباشرا بمدى استهلاكها ومدى الحاجة لها والاستفادة منها.

كما ولابد من وجود قوة شـــرائية ووفرة نقدية لـدى المســتهلكين بحيث يكونون قادرين على شراء المنتج. وفي الغالب يزداد ثمن المنتج بزيادة الطلب عليه. (الخولي، 2011، ص 254)

وتكمن أهمية علم الاقتصـــاد في المجتمع، في تحقيق مزايا متعددة ونذكر من بين هاته المزايا مايلي:

- **تدعيم فكرة دفع عجلة الإنتاج:**

في الأصـل يهدف إلى زيادة الثروات، وبالتالي فإنه يشـجع دور العملية الإنتاجية التي تحقق هذا الهدف.

- **دراسة سلوكيات فردية ومجتمعية:**

تهدف هذه السلوكيات إلى إشباع الحاجات، وزيادة الدخل.

- **دراسة طرق نفعية للفرد والمجتمع:**

اتضـح للرائي أن الاقتصـــاد يسـعى إلى تحقيق النفع للأفراد بتوفير حاجاته الحياتية المتنوعة، وتسهيل معرفته بطرق زيادة دخله.

- **دراسة سياسات العرض والطلب:**

سياسـة العرض والطلب للسلع والخدمات المتنوعة من أهم ما يؤثر في الناحية الاقتصـادية للمجتمع؛ لذلك كان الاهتمام بها وبما تتأثر به من عوامل مثل الاحتكار.

قائمة المصادر والمراجع

- محمد الدقس(1996)، التغير الاجتماعي بين النظري والتطبيق، عمان، الأردن دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- معن خليل العمر، (2004)، التغير الاجتماعي، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- سناء الخولي، (2011)، التغير الاجتماعي والتحديث، الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- استيتية ,د .م .(2004) .*التغير الاجتماعي والثقافي* .عمان، الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع.
- استيتية ,د .م & .,سرحان ,م .ع .(2012) .*المشكلات الاجتماعية* .عمان، الأردن : دار وائل للنشر.
- الزعبي ,م .أ .(1991) .*التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي* .بيروت، لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2008). *التغير الاجتماعي والمجتمع*. بدون ذكر البلد: المكتب الجامعي الحديث.
- أحمد محمد الزعبي. (1991). التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- معن ,خليل .العمر .(2004) .التغير الاجتماعي .عمان الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع.
- دلال ملحس استيتية. (2004). التغير الاجتماعي والثقافي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- فواد بن غضبان. (2012). علم الاجتماع الحضري . عمان: دار رضوان للنشر والتوزيع.
- العياصرة ,رفاح .(11 10 ,2019) .عوامل التغير الاجتماعي ,25 11 Consulté le . 2021 ,sur العربي https://e3arabi.com/?p=18866 :

- أحمد محمد الزعبي. (1991). التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- معن خليل .العمر .(2004) .التغير الاجتماعي .عمان الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2008). التغير الاجتماعي والمجتمع. بدون ذكر البلد: المكتب الجامعي الحديث.

- أحمد محمد الزعبي. (1991). التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- معن خليل .العمر .(2004) .التغير الاجتماعي .عمان الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2008). التغير الاجتماعي والمجتمع. بدون ذكر البلد: المكتب الجامعي الحديث.

- عدلي السمري: قضايا ومشكلات اجتماعية، الزعيم للخدمات المكتبية، القاهرة، مصر، 2016.
- محمد الجوهري، عدلي السمري: المشكلات الاجتماعية، الطبعة01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
- محمد العموش، حمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2009.
- إحسان محمد حسن: علم الاجتماع الجريمة، ط01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- أنتوني غيدنز، ترجمة: فايز الصباغ: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ط04، المنظمة العربية للترجمة، عمان، الأردن، بدون ذكر السنة.

- علي عبد الرازق جلبي: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013.
- عبد الرحمان عبد الله: النظرية في علم الاجتماع، ج02، دار المعرفة الجامعية، 2006.
- عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- فاروق يوسف، (1979)، الثورة والتغيير السياسي مع التطبيق على مصر، القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- حامد ربيع، (1971)، نظرية التحليل السياسي، محاضرات ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- أحمد مجدي: نظرية الانتشار الثقافي لكروبر (https://www.maktabtk.com/blog/post/137)
- Smelser , Neil J. (1968), "Mechanism of change & Adjustment to change", in: Finkle Jason l.,7 Gable, Richard W., Political Development & Social Change, (New York: John Wiley & Sons, Inc.
- عبد الرضا الطعان، (1977)، مساهمه في دراسة مفهوم الثورة مجلة العلوم القانونية والسياسية، بغداد، المجلد الأول، العدد (3)، 1977، ص82-83.
- عبد الرؤوف الضبع، (2003)، علم الاجتماع الحضري، قضايا وإشكاليات، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر.
- إسماعيل قباري، (1985)، علم الإجتماع الحضري ومشكلات التهجير التغير والتنمية، منشأة المعارف.
- عبد العزيز بوودن، (2004)، التحضر في الجزائر. الباحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- صـــالح الزوي لوجلي، (2002)، علم الاجتماع الحضـــري، منشـــورات جامعة قاز يونس-بنغازي.
- عبد القادر القصـير، (1999)، الأســرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية-دراســة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- عبد الحميد الخطيب، (2002)، نظرة في علم الاجتماع المعاصـــر، مطبعة النيل، القاهرة، مصر،2002، ص358
- إبراهيم مذكور، (1975)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة.
-